الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

مسائل الاختلاف بين البصريين والكوفيين في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (الجزءان الأول والثاني)

مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في الآداب واللغة العربية

إعداد الطلبة:
- أمال بن عبد القادر
- آمنة ميلود
- صابرينة وانيس

إشراف الأستاذ :
علي حلواجي

الموسم الجامعي:1436-1437هـ/ 2015-2016م

الشكر و العرفان

قال تعالى : <<وَإِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيْدَنّكُمْ>>

يسعدنا في فاتحة هذا البحث أن نتقدم بالشكر والحمد لله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا العمل كما نشكر أستاذنا الفاضل علي حلواجي الذي تبنانا طيلة هذه المسيرة البحثية ولم يبخل علينا بتوجيهه ونصحه. كما نتقدم بالشكر إلى من سهر على كتابة هذا البحث وتخريجه وانيس عبد الحفيظ ونشكر بن عبد القادر أيوب الذي ساعدنا في تقديم مراجع تخدم عملنا هذا.

سائلين الله عز وجل أن يوفقهم في حياتهم العملية. وإلى كل من مد لنا يد العون ولو بدعاء.

أمال، صابرينة، آمنة.

مقدمـة:

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين والصلاة على حامل البيان خاتم النبيين محمد عليه أزكى التسليم:

اللغة روح الأمة، ونسغها النابض، وهي عنوان تقدمها وازدهارها وركن وحدتها الركين، وقد شهدت اللغة العربية تطورا عظيما في مسيرتها التي بدأت قبل الإسلام بقرون، ولا تزال ظافرة في طريقها الطويل.وقد توقفت يوم قل عطاء العرب ولفهم ضلال الجهل والاستعباد وكادت تختصر لولا كتاب الله الخالد الذي كان مولد الكثير من العلوم على يده.

ولعل من أهم هذه العلوم علم النحو، فهو أول ما دون الإسلام إذ مضى على مولده قرابة أربعة عشر قرنا، لم يكن فيها لقيً مهملا ولا ناسيا منسيا، ولكن تتابعت عليه أجيال من العلماء الجادين، يتفقون قصدا وغاية، وإن اختلفوا وطنا وجنسا وشخصية ومنهجا وتفكيرا.

حيث نشأ في البصرة، فكانت صاحبة الفضل في وضعه وتعهده، بينما الكوفة كانت منصرفة عنه بما شغلها من أمور علم الفقه ووضع أصوله ومقاييسه. ولم تتفرغ له إلا بعد مئة عام من ظهوره بالبصرة، لينشأ الخلاف بين المذهبين حيث كان لكل وجهة نظرها وموقفها تجاه المسائل النحوية المتشعبة.

وقد صنفت كتب عديدة في مسائل الخلاف بين هذين المدرستين، ولعل أهم كتاب هو كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف الذي درس فيه ابن الأنباري المسائل الخلافية بالتفصيل والتفسير وتقديم حجج كل مدرسة وإعطاء الترجيح.وكذا كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الذي عمد فيه إلى شرح الألفية ونوه أيضا إلى المسائل الخلافية وحاول الترجيح فيها.

و من هنا جاءت فكرة البحث وعنوانه وهو: مسائل الاختلاف بين البصريين والكوفيين في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك(الجزءان الأول والثاني).

أما ما دفعنا إلى الخوض في غمار هذا البحث فهو حب تتبع علم أصول النحو منذ بداياته الأولى، والتعرف على جهود ابن الأنباري في الفصل في الخلاف النحوي ومعرفة تاريخه وأسبابه باعتبار أبو البركات من النحاة القلائل الذين ألّفوا في هذا العلم ووافوه حقه، وكذا ما للإنصاف من حظوة في هذا العلم باعتباره من المصنفات التي عنينا بها. وكل هذا جعلنا نساهم ولو بقدر قليل في هذا المجال.

وسعيا منا للوصول إلى أهداف هذه الدراسة، حاولنا الإجابة على التساؤلات وإشكاليات هذا البحث:

- كيف كانت نشأة المدرستين وما هي خصائص كل واحدة؟
- من هم أشهر رواد كل مدرسة؟
- كيف ظهر الخلاف النحوي العربي؟
- كيف تناول كل من ابن عقيل وابن الأنباري هذه المسائل وكيف كان ترجيح كل منهما فيها؟

وغيرها من التساؤلات التي نأمل أن يجيب عنها بحثنا هذا.

وقد اقتضت منا هذه الدراسة أن تكون خطة البحث على الشكل الآتي:

قسمنا البحث إلى مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة.

في الفصل الأول تناولنا لمحة عن المدرستين وذلك ما حتم علينا في المبحث الأول أن نتناول نبذة عن مدرسة البصرة (نشأتها، أسسها ومبدؤها وأهم أعلامها).أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى مدرسة الكوفة (نشأتها، أسسها ومبدؤها وأهم أعلامها).أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى الخلاف بين المدرستين، وكتاب الإنصاف.

أما في الفصل الثاني والموسوم بلمحة عن ألفية ابن مالك وشرح ابن عقيل عليها، تناولنا في المبحث الأول (التعريف بابن مالك – وبالألفية وشروحها وقيمتها). وفي المبحث الثاني تعرفنا على كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك فقد تطرقنا إلى تعريف ابن عقيل والتعريف بكتابه ومضمونه)

أما في الفصل الثالث فكانت دراسة تطبيقية لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك حيث حاولنا التعريف بالمسائل الخلافية والترجيح لإحدى المدرستين مستندين على آراء كل من ابن الأنباري وابن عقيل وابن مالك والمحقق محي الدين. وقد ختمنا بحثنا هذا بخاتمة ضمناها أهم النتائج المتوصل إليها وقد اتبعنا في دراستنا هذه منهجين:

المنهج الوصفي: في وصف المدرستين والكتب المعتمدة في البحث.والمنهج التحليلي: في دراسة المسائل الخلافية والاحتجاج والترجيح.

أما عن أهم المصادر والمراجع فنذكر منها: المدارس النحوية لشوقي ضيف، المدارس النحوية لخديجة الحديثي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي، طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي، دروس في المذاهب النحوية لعبده الراجحي، الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل.

ولقد اطلعنا على الكثير من الدراسات السابقة ، نكتفي منها بذكر:

- المدارس النحوية لتواتي بن تواتي.
- منهج ابن الأنباري في الاحتجاج من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لجريد سهيلة (مذكرة ماجستير).
- أصول النحو تاريخه لنبيهة بنت عبد الله باخشوين.
- محمد خان مدخل إلى أصول النحو. - تمام حسان الأصول.
- المناظرات النحوية بين البصريين والكوفيين (من نشأة النحو إلى نهاية القرن 3 هـ) علي المدلل (رسالة ماجستير).
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة محمد الطنطاوي.
- في أصول النحو لصالح بلعيد.
- مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية لنسيمة نابي.
- مسائل في النحو العربي بين مدرسة الكوفة والبصرة متبوعا بألفية ابن مالك، نبيل دادوة.

ومن طبيعة الأمور أن كل عمل بحثي لا يخلو من الصعوبات وهذه الصعوبات لا تخرج في مجملها عن تلك التي يمكن أن يلقاها أي باحث وتتمثل في كثرة المراجع مع توفرها على نفس المعلومات مما أدى إلى صعوبة الربط بينها والتنويع فيها.بالإضافة إلى صعوبة استخراج الترجيح في المسائل الخلافية في كتاب الإنصاف لابن الأنباري.

وفي الأخير لا ننسى أن نشكر أستاذنا الفاضل وقائدنا في مسيرتنا هذه علي حلواجي. وكل من مد لنا يد العون.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويهدينا إلى الصواب.

إن علم النحو من أعظم العلوم قدرا، وأعلاها شرفا وأنفعها أثرا. فبه ضُبطت اللغة العربية، وأرسيت قواعدها، فيعتبر ميزان العربية، ورائد مسيرتها، ولولاه ما استقام قلم ولا لسان وما فصح نطق ولا صح تحرير ولا بيان.

ولقد كانت مدرسة البصرة هي السباقة لنشوء هذا العلم، ولا تذكر هذه المدرسة إلا وتذكر معها مدرسة الكوفة، فقد كان لهما الفضل في تأسيسه وتطويره، بل لعل ازدهاره في مراحله الأولى يرجع إلى ما كان بينهما من تنافس شديد. ارتفع إلى درجة الخلاف حول الكثير من المسائل النحوية. و أهم كتاب درس هذه المسائل الخلافية ،وحاول الإنصاف فيها هو كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف "لابن الأنباري .

وفي ما يلي سنتطرق إلى التفصيل في هذا الموضوع.

1- مدرسة البصرة:

1.1- تعريفها:

* **لغة:** جاء في المعجم الوسيط: البصرة الأرض الغليظة و- الحجارة الرخوة فيها بياض و - الطين العَلِكُ الجيد فيه حصى (ج) بصار و — مدينة كبيرة في العراق.[1]

- وجاء في معجم لسان العرب: البصرة: الطين العَلِكُ . وقال اللحياني البَصْرُ : الطين العلك الجيد الذي فيه حصى .[2]

* **اصطلاحا:** البصرة مدينة معروفة منذ بدايات التحرير الإسلامي للعراق وقيل هي مدينة قديمة كانت تدعى في العصور الوسطى في أوروبا << بلسرة >> (balsara) وهي مدينة تجارية تقع على شط العرب وقد قامت منذ الأزمان القديمة في تلك البقعة التي يصب فيها نهرا الدجلة والفرات في البحر عدة مدن.[3]

* وسميت بهذا الاسم لأن المسلمين حين وافوا مكان البصرة للنزول بها نظروا إليها من بعيد وأبصروا الحصى عليها فقالوا: إن هذه أرض بَصْرَةٌ يعنون حَصْبَةٌ فسميت بذلك.[4]

2.1- نشأتها:

يكاد يجمع المؤرخون أن البصرة مصّرت سنة أربع عشر للهجرة وأجمعوا أن الذي اختطها هو الصحابي الجليل عتبة بن غزوان بأمر من عمر بن الخطاب رضي الله عنهما .[5]

نمت هذه المدينة باطراد طيلة العصر الراشدي والأموي ونالت خلال العصر العباسي كثيرا من الاهتمام يوم بنى لها المنصور سورا وخندقا، لحمايتها من الغارات. وقد وفدت إليها جاليات أخرى كثيرة غير عربية من قوميات وأجناس متعددة بالإضافة إلى تردد كثير من عرب الأمصار الأخرى للتجارة، ويبدو أن حسن موقعها الجغرافي في مفترق طرق كثيرة، تصل بين الهند والشام من جهة وبين

---

[1]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 1425هـ/ 2004م ، ص59.

[2]- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دط، بيروت: دار صادر،دت، ج4، ص67.

[3]- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3، الأردن: دار الأمل، 1422هـ/ 2001م، ص25.

[4]- ياقوت الحموي شهاب الدين، معجم البلدان، دط، بيروت: دار صادر، 1397هـ/1977م، م1، ص430.

[5]- أمين القضاة، مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري، ط1، بيروت، لبنان: دار ابن حزم، 1419هـ/1998م، ص23.

فارس والجزيرة من جهة أخرى، أدى بها إلى النمو السريع وإلى الازدهار الاقتصادي المرموق فجعلها ذلك مطمح سكنى الكثيرين، حتى قال قائلها بعد عقود قليلة من عمرها : << نحن أكثر ساجا وعاجا وديباجا وخراجا >>.

أما عن تفاعل الحضارات فيها فقد عاش في البصرة جاليات مختلفة ولد أنماطا حضارية كثيرة شملت كل أوجه الحياة الاجتماعية، وقيل أن أعرابيا من تميم دخل البصرة ونظر أهلها وزيهم وأنماط حياتهم فرأى البون بينه وبينهم شاسعا، فقال:

ما أنا بالبصرة بالبصري   ولا شبيه زيُّهم بزيِّ.[1]

كما أنها كانت موطن العلوم العقلية، نشأ فيها علم الكلام وظهر الدعاة الأوائل لمذهب المعتزلة الذي لعب دورا مهما في تاريخ الفكر الإسلامي .

والبصرة كما يعرف عنها حكمت المنطق وأخضعت الأصول إلى أحكام العقل إن وجد تعارض بين النقل والعقل، واصطنعت أساليب المتكلمين في تثبيت أصل أو توضيح القواعد، وفي البصرة كذلك اختلطت الثقافات وقد استفادت البصرة من ثقافات الأعاجم عن طريق الاختلاط، وعن طريق الترجمة والتعريب.[2]

– الحديث عن مدرسة البصرة هو الحديث عن النحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر، فالذي لا شك فيه أن النحو – بصورته المعروفة – نشأ بصريا وتطور بصريا، وذلك لا جدال في وجه من وجوه الضعف فيه.

والبصرة عرفت في تاريخ النحو بأنها المدرسة التي وضعت أصول القياس النحوي ، وأنها كانت تسعى إلى أن تكون القواعد المطّردة اطّرادا واسعا ومن ثم كانت تميل إلى طرح الروايات الشاذة دون أن تتخذها إطارا لوضع قانون نحوي، ولذلك كانت تتحرى صحة الاستقراء اللغوي، كما رفضت

[1]– محمد قدوم، مدرسة البصرة النحوية، دط، موقع الألوكة، دت، ص:09.

[2]– صالح بلعيد، في أصول النحو، دط، الجزائر: دار هومة، 2012، ص:146.

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لما ادُّعي من جواز روايته بالمعنى ولدخول كثير من الأعاجم في هذه الرواية .[1]

– وخلاصة القول: أن مدرسة البصرة هي السباقة إلى وضع النحو ونشأته ، وكل الكتب النحوية أجمعت على ذلك، إذ لم نعثر عن كتاب واحد يقر بأن النحو العربي نشأ في غير مدينة البصرة، فكانت بحق جديرة بأن تكون موضع اهتمام الباحثين لما كان لها من مكانة مرموقة وأصالة معروفة، وباع طويل في شتى أنواع العلوم والمعارف.

3.1–خصائصها:

تلخص خديجة الحديثي هذا التوجه العلمي ذاكرة خصائص هذه المدرسة في النقاط التالية:

1– اعتمدوا السماع.

2– وضعوا الأقيسة على الكثير المطّرد من كلام العرب المسموع، وأول المسموع كلام الله.

3– وقفوا من القرآن وقراءته موقف المدافع عما يرد في الكتاب العظيم فقاسوا على آياته ما أجازوه من قواعد .

4– عدم الاحتجاج – عند النحاة الأولين – بالحديث النبوي الشريف، واعتمدوا عليه في إثبات ظاهرة يؤخذ بها ويقاس عليها .[2]

1–4– أهم أعلامها:

1-4-1 ابن أبي اسحق: هو عبد الله بن أبي اسحق مولى آل الحضرمي المتوفى (117هـ) وفيه يقول ابن سلام <<كان أول من بعج (فتق) النحو ومد القياس وشرح العلل>> وبذلك يجعله الواضع الأول لعلم النحو، إذ يجعله أول من اشتق قواعده وأول من طرد فيها القياس بحيث يحمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم، ويقول أبو الطيب اللغوي:<< فرَّع عبد الله ابن اسحق النحو وقام وتكلم في الهمز ، حتى عمل فيه كتاب مما أملاه >>.[3]

---

[1]– ينظر، عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دط، بيروت: دار النهضة العربية، 1980م، ص9-11.

[2]– ينظر، خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3، الأردن: دار الأمل، 1422هـ/2001، ص75-77.

[3]– شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7، القاهرة: دار المعارف، دت، ص23.

1-4-2- سيبويه: اشتهر بلقبه سيبويه وهو لقب أعجمي يدل على أصله الفارسي، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبز، من موالي بني الحارث بن كعب ، ولد بقرية من قرى شيراز تسمى البيضاء، وفيها أو في شيراز تلقن دروسه الأولى، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدينية ، فقدم البصرة وهو لا يزال غلاما ناشئا، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين،ولزم حلقة حماد بن سلمة بن دينار المحدث المشهور حينئذ. وحدث أن لفته إلى أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية، فصمم على التزود بأكبر زاد بشؤون اللغة والنحو ولزم حلقات النحويين واللغويين وفي مقدمتهم عيسى بن عمر والأخفش الكبير ويونس بن حبيب، واختص بالخليل بن أحمد، وأخذ منه كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية، مستمليا ومدونا.[1]

1-4-3- الخليل بن أحمد: هو أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، وكان يونس يقول: الفُرْهودي مثل فُرْدُوس ، وهو حي من الأزد، ولم يسمَّ أحد بأحمد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل والد الخليل، وكان الخليل ذكيا فطنا شاعرا، واستنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق، وهو القائل :

اعمل بعلمي ولا تنظر إلى عملي ينفعك علمي ولا يضررك تقصيري[2]

1-4-4- أبو العباس المبرد:هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سُليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم- وهو ثمالة بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث.

قال عبد الله بن الحسين بن سعد الكاتب وأبو بكر بن أبي الأزهر كان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم وغزارة الأدب وكثرة الحفظ وحسن الإشارة وفصاحة اللسان وبراعة البيان وملوكية المجالسة وكرم العشرة وبلاغة المكاتبة وحلاوة المخاطبة وجودة الخط وصحة القريحة وقرب الإفهام ووضوح الشرح وعذوبة المنطق على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه.

سمعت إسماعيل بن إسحاق القاضي يقول: لم ير المبرد مثل نفسه ممن كان قبله، ولا يوفى بعده مثله.[1]

---

[1]- المرجع السابق، ص57.

[2]- الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، ط2، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف، دت، ص 7.

2- مدرسة الكوفة:

2-1- تعريفها:

* **لغة:** جاء في تاج العروس: (الكُوفَةُ بالضم: الرملة الحمراء) المجتمعة، وقيل: (المستديرة أو كل رملة تخالطها حصباء) أو الرملة ما كانت.[2]

* قال ابن سيده<< الكوفة بلد سميت بذلك لأن سعدا لما أراد أن يبني الكوفة ارتادها لهم وقال لهم تكوفوا في هذا المكان، أي اجتمعوا فيه>>، وقيل أنه كان معروفا قبلها .

قال الكسائي: كانت الكوفة تدعى<< كوفان >> وقال الأزهر << كوفان اسم أرض وبها سميت الكوفة >>.[3]

2-2- نشأتها:

مصّر الكوفة سعد بن أبي وقاص في السنة السابعة عشرة للهجرة. وقد تضافر على اختيار موقعها عاملان: حربي، هو وقوعها على الجانب الغربي من الفرات على الإمدادات العسكرية كي يسهل الاتصال بين مقر الخلافة الإسلامية من جهة والجيش من جهة أخرى، وعامل جغرافي هو وقوعها على أطراف الصحراء العربية، وكون بيئتها شبيهة ببيئة الحجاز واليمن التي صدروا عنها فلما انتهت الفتوحات و هدأت الأحوال رغبوا في بناء المدينة، إلا أن عمر بن الخطاب لم يكن لهم حياة الاستقرار لكي لا ينسوا الجهاد وهي المهمة التي نزلوا الكوفة من أجلها فكتب إليهم: << العسكر أجدّ لحربكم، وأذكى لكم، وما أحب أن أخالفكم >>[4]

---

[1]- المرجع السابق، ص101.

[2]- الزبيدي محمد مرتضى الحسين، تاج العروس من جواهر القاموس، دط، تح: مصطفى حجازي، الكويت: مطبعة حكومة كويت، 1408هـ/1987م، ج24، ص340.

[3]- خديجة الحديثي، المدارس النحوية (مرجع سابق)، ص111.

[4]- المرجع نفسه، ص111.

وهناك حقيقة معروفة هي أن الكوفة تعلمت النحو من البصرة، ثم بدأت تتخذ لنفسها منهجا خاصا فيه حتى تشكلت لها مدرسة متميزة .[1] فالنحو الكوفي بدأ بظهور أبو جعفر الرؤاسي وقد تلمذ له الكسائي والفرّاء، وقد ذكر أبو البركات بن الأنباري بأن له كتاب << الفيصل >> وكان ثعلب قد أشار إلى أنه أول كتاب في نحو الكوفيين.[2]

2-3- خصائصها:

ونلخص خصائص المدرسة الكوفية في النقاط التالية:

1- اتساع الكوفيين في الرواية بحيث لا يتشددون في فهم الفصاحة كما يتشدد البصريون.

2- اتساع الكوفيين في القياس.

3- استعمال مصطلحات غير ما أشاعه البصريون من مصطلحات النحو.

4- توسعهم في السماع، وقياسهم على كل مسموع يصل إليهم.

5- القياس على الشاهد الواحد حتى لو خالف الأصل المعروف والمتفق عليه.

6- الاستشهاد بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر وقد لا يعرف قائله.[3]

2-4- أهم أعلامها:

2-4-1- الكسائي: هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن يهمن بن فيروز الكوفي النحوي، مولى لبني أسد واختلف في تسميته الكسائي، فروينا عن عبد الرحمن بن موسى أنه سأله فقال لأني أحرمت في كسائي وقرأت على أبي الحسن بن كُرم المقرئ عن عبد الوهاب بن محمد قال: قال للأهوازي قال بعضهم سمي الكسائي لأنه كان من باكُسايا قرية من السواد.[4]

---

[1]-.عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية (مرجع السابق) ، ص89

[2]- السامرائي إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط1، عمان: دار الفكر، 1987، ص31.

[3]- ينظر، خديجة الحديثي، المدارس النحوية،(مرجع سابق)، ص79.

[4]- الأنصاري أبي جعفر احمد بن علي، كتاب الإقناع في القراءات السبع،ط1، تح: عبد المجيد قطامش، دمشق: دار الفكر،1403هـ،ج1، ص138.

– نشأ بالكوفة، وتعلم النحو على كبر؛ ذلك لأنه حادث قوما من الهباريين لنحوه فأنف من التخطئة وقام من فوره وطفق يتعلم النحو؛ فأخذ عن معاذ الهراء ما عنده، ثم توجه تلقاء البصرة، فتلقى عن عيسى بن عمر و الخليل وغيرهما.[1]

2-4-2- الرؤاسي: هو أبو جعفر محمد بن الحسن، مولى محمد بن كعب القرظي، لقب بالرؤاسي لكبر رأسه، نشأ بالكوفة وورد بالبصرة فأخذ عن أبي عمر بن العلاء وغيره من علماء الطبقة الثانية البصرية ثم قفل إلى الكوفة واشتغل فيها بالنحو مع عمه معاذ وغيره، فتكونت الطبقة الأولى الكوفية، ثم صنف كتابه << الفيصل>> في النحو، وقد مر في الكلام على الطور الثاني أن الخليل بعث إلى الرؤاسي يطلبه إليه فأرسله إليه، وأن سيبويه نقل في كتابه عنه كما نقل عن البصريين، فإلى الرؤاسي يرجع بدء النحو في الكوفة دراسة وتأليفا فهو رأس الطبقة الأولى الكوفية وكتابه أول مؤلف في النحو بالكوفة، توفي بالكوفة في عهد الرشيد.[2]

2-4-3- الفراء: هو أبو زكرياء يحي بن زياد بن عبد الله بن منصور بن الديلمي الفراء وكان أبرع الكوفيين في علمهم.[3]

لقب بالفراء <<لأنه كان يفرى الكلام>> ولد بالكوفة من أصل فارسي وتلقى عن الكسائي وغيره وتبحر في علوم متنوعة فكان فذا في معرفة أيام العرب وأخبارها وأشعارها والطب والفلسفة والنجوم، وتقصى أطراف علم النحو حتى قيل فيه:<< الفرّاء أمير المؤمنين في النحو >> وهو الذي قال:<< أموت وفي نفسي شيء من حتى لأنها ترفع وتنصب وتخفض >>.[4]

2-4-4- الهرّاء: هو أبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء، لقب بالهراء لبيعه الثياب الهروية، مولى محمد بن كعب القرظي أقام بالكوفة، واشتغل مع ابن أخيه الرؤاسي بالنحو، عمل مؤدبا لأولاد عبد الملك بن مروان، لم يوقف له على مصنف في النحو و لم ترو له كتب النحو أقوالا أو آراء نحوية.

---

[1]– الطنطاوي محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، القاهرة: دار المعارف، دت، ص116.

[2]– المرجع نفسه، ص115.

[3]– الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، ص131.

[4]– الطنطاوي محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مرجع سابق، ص119.

عَمَّر معاذ طويلا، حيث ولد في عهد عبد الملك بن مروان وعاش على أيام البرامكة، وولد أولاد وأحفاد، وماتوا كلهم وهو باق، حيث توفي بالكوفة سنة (187 هـ).

وجدير بالذكر أن بعض الباحثين يذهب إلى أن معاذ بصري، انتقل هو وابن أخيه الرؤاسي إلى الكوفة، وأذاعا فيها علم البصرة.[1]

3- الاختلاف بين المدرستين وكتاب الإنصاف:

3-1- الاختلاف بين المدرستين:

شاع الحديث في الدرس النحوي العربي عن الخلافات النحوية واتجه عدد من العلماء قديما وحديثا إلى التأليف في هذه القضية. ولعل أهم هذه الخلافات ما ظهر بين مدرستي البصرة والكوفة ، فقد بذل الكثير من علماء اللغة العربية القدماء والمتأخرين جهدهم في محاولة الجمع بين هاتين المدرستين، وخاصة في مواضع النحو الذي اختلفا فيه.

ولهذا الاختلاف عوامل وأصول نذكر منها:

3-1-1- عوامله:

كان الخلاف محتدما من عدة نواحي من الناحية الحزبية فالكوفة –كما قلنا- علوية والبصرة عثمانية. ومن الناحية العنصرية، فأكثر أهل الكوفة من اليمانيين، وأكثر أهل البصرة من المِضَرِّيِّين. من الناحية العلمية، فأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات، لأنهم أكثر اختلاطا بالأجانب من أهل الكوفة وأكثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة، وأسرع إلى الأخذ من الثقافات الأجنبية لتوافر مصادرها عندهم وكثرة انتقالاتهم للكسب والتجارة.

والكوفة مع ضعف الاتصال بين عناصرها العربية وعناصرها الأجنبية أكبر تحرجا من أهل البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب، لكثرة من فيها من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء وأهل الدين.

هذه العوامل أحكمت أسباب الاختلاف والتنافس بين المِصْرَين، فكان من نتائج هذا التنافس أن كانوا يتناظرون في مجالس الخلفاء، حين تجتمع وفودهم في دواوينهم، وكان الخلفاء يستمتعون بهذا النوع من المناظرات، وربما ظاهروا فريقا على فريق لأسباب تدعوهم إلى ذلك.[1]

[1]- رواي صلاح، النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، دط، القاهرة: دار غريب، 2003م، ص 386-387.

3-1-2- أصوله:

ومن خلال العوامل السابقة، فقد رأينا أن نسجل هنا أهم ما يميز الدرس النحوي البصري عن الكوفي، مع اعترافنا بان هذه المميزات ليست قاطعة. ويمكن تلخيص أصول الاختلاف فيما يأتي:

1- تشدد البصرة في فصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة والشعر وتساهل الكوفيين حتى أنهم كانوا يأخذون عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق، مما جعل بعض البصريين يفخر على الكوفيين بقوله:<< نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب واكلة اليرابيع، وانتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ >>

2- توسع الكوفيين في قبول القراءات القرآنية بالنسبة للبصريين، وذلك ليس نتيجة تقديسهم للقراءات وحسن تقبلهم لها، وإنما بسبب ما عرفوا به من توسع في أصول اللغة والقياس على القليل والاعتداد بالمثال الواحد.

3- أن البصريين لم يكونوا يكتفون في استخلاص القاعدة بالمثال الواحد أو الأمثلة القليلة. وإنما اشترطوا الكثرة والتداول على ألسنة العرب الفصحاء، أما الكوفيون فكانوا يعتدون بالأشعار والأقوال الشاذة، ولا يشترطون أي نوع من الكثرة في تقعيد قواعدهم.

4- أن التأويل والتقدير كثر عند البصريين بطريقة لافتة للنظر، وذلك تبعا لرفضهم كثيرا من الأمثلة العربية الصحيحة ونتيجة لمحاولاتهم المتكررة إخضاع الأمثلة العربية الصحيحة لأقيستهم النظرية البحتة.

5- لما كان الكوفيون أهل شعر ورواية لم يلتفتوا كثيرا إلى قوانين المنطق والأقيسة العقلية. اما البصريون فقد عوضوا تخلفهم في مجال الشعر والرواية بأن أطلقوا لعقلهم العنان وبرعوا في استخدام المنطق ولجأوا أحيانا إلى النظر المجرد. ويمثل هذا الاتجاه البصري خير تمثيل قول أبي علي الفارسي:<<لأن أخطئ في خمسين مسالة من باب الرواية خير عندي من أن أخطئ في مسالة واحدة من باب القياس>>.[2]

---

[1]- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، مصر:مطبعة مصطفى الباجي الحلبي وأولاده 1377هـ/ 1958م، ص65-66.

[2]- ينظر، احمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ط6، القاهرة: عالم الكتب، 1988م، ص137-138.

3-2- كتاب الانصاف:

3-2-1- التعريف بصاحب الكتاب:

3-2-1-1- حياته:

أ- اسمه، مولده، وفاته:

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد الأنباري ويكنى بأبي البركات ويلقب بالكمال أو كمال الدين، وذلك لأخلاقه التي تميزت بالتقوى والصلاح، ولد بالأنبار في شهر ربيع الآخر سنة ثلاثة عشر وخمسمائة هجرية. وتوفي ببغداد ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة وله أربع وستون سنة، ودفن بباب (ابرز) بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي .[1]

ب- عصره:

ولد الأنباري في العصر السلجوقي الذي استمر من خلال دول عاشت متداخلة في أعمارها ثلاثة قرون إلا ربع القرن، حكم فيها السلاجقة الجانب الشرقي الشمالي من العالم الإسلامي، ولقد كان القرن السادس الهجري الذي عاش فيه الأنباري حافلا بالأحداث والفتن، وكثرت فيه القلاقل السياسية، والصراع على الحكم والسلطة والصراع بين المذاهب الفقهية، كما كان عصر ضعف الخلافة العباسية فقد تسلّط الخلافة في بغداد – في فترة حياة الأنباري – ستة من الخلفاء هم: المسترشد بالله، والراشد بالله بن المسترشد، والمقتفي لأمر الله، والمستنجد بالله بن المقتفي، والمستضيء بأمر الله والناصر لدين الله.

أما الحالة العلمية في العصر السلجوقي : فقد كانت في نشاط وازدهار صحيح انه شاع في هذا العصر استخدام الصناعة اللفظية في الكتابة وإثقال التعبير بالمحسنات البديعية على المستويين الشعري والنثري، إلا انه واكب ذلك نهضة علمية.

وقد ترك لنا الأنباري مؤلفات كثيرة نافعة انتفع بها تلاميذه وقد امتازت هذه المؤلفات كما يمتاز أسلوبه بالوضوح وسلاسة العبارة ودقة التصنيف والإيجاز والاختصار في معظمها .

[1]- محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ط1، القاهرة: دار السلام، 1427هـ/2006م، ص11.

– اشتهر أبو البركات بالورع والزهد والصلاح، واجتمعت كتب الأخبار على هذه الأخلاق، فقد كان << إماما ثقة صدوقا فقيها مناظرا غزير العلم ورعا زاهدا عابدا تقيا عفيفا، لا يقبل من احد شيئا >>، << وكان زاهدا عابدا مخلصا ناسكا تاركا للدنيا >>، وهو << الزاهد الورع >>، يكثر من الصوم ويفطر على أي شيء ، كما تخبرنا المصادر انه كان فقير الحال، << فكان له من أبيه دار يسكنها ودار وحانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر، يقنع به ويشتري منه ورقا>> ورويت روايات كثيرة عن تقشفه وفقره، فهو <<خشن العيش والمأكل، لم يتلبس من الدنيا بشيء>>، <<وكان لا يوقد عليه ضوء وتحته حصير قصب وعليه ثوب وعمامة من قطن يلبسهما يوم الجمعة فكان لا يخرج إلا للجمعة، ويلبس في بيته ثوبا خلقا>>. ولكنه على الرغم من فقره عزيز النفس لا يقبل من احد شيئا، << سير إليه المستضيء بخمسمائة دينار فردها>> فقالوا: اجعلها لولدك فقال: إن كنت خلقته فانا أرزقه. وهناك أخبار أيضا تدل على ميله للمذهب الصوفي ومشاركته للمتصوفين في حلقاتهم فقط <<كان يعقد مجلس الوعظ>>،<< وكان ممن قعد في الخلوة عند الشيخ أبي النجيب >> وقال تلميذه الموفق عبد اللطيف البغدادي: << ولم أر في العباد المنقطعين أقرا منه في طريقه ولا اصدق منه فأسلوبه جد محض لا يعتريه تصنع ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم >>، << وله شعر حسن كثير >>، أوردت بعضه كتب التراجم.

ومختلف مراكز العالم الإسلامي آنذاك، فقد شهدت بغداد نهضة علمية وفكرية واسعة، شملت معظم العلوم السائدة في ذلك الوقت وخاصة في العلوم اللغوية << ونضج من هذه العلوم ما لم ينضج في العصور الماضية وتولدت علوم جديدة >>.[1]

ج– نشاطاته وأعماله:

ولد أبو البركات بالأنبار، و لكنه غادرها وهو صبي إلى بغداد، طالبا للعلم << وسكن بغداد من صباه إلى أن مات، وتفقه على مذهب الشافعي رضي الله عنه في المدرسة النظامية >> إذ تبنت هذه المدرسة المذهب الشافعي وكانت تشترطه لطلابها وأساتذتها وانتظم بها، وظل يتلقى العلم على

[1]– المرجع السابق، ص12–16.

يد أساتذته حتى أصبح معيدا بالنظامية وبقي على ذلك حتى أصبح مدرسا لعلم العربية، <<وتصدر لإقراء النحو بها >>.

ولقد كانت هذه الفترة أخصب فترات الأنباري، إذ وضع فيها جل أعماله ومؤلفاته، <<واشتهرت تصانيفه، وظهرت مؤلفاته وتردد الطلبة عليه واخذوا عنه واستفادوا منه >>، <<وكان نفسه مباركا ما قرأ عليه أحد إلا وتميز >> ،<< وتخرج به جماعة >>، << واقرأَ الناس العلم على طريقة سديدة وسيرة جميلة من الورع والمجاهدة والتقلل والتمسك>>، << وكان بابه مفتوحا لطلاب العلم لا يرد أحدا وكان قد تفرد بعلم العربية وشدت إليه الرحال >>، << ثم انقطع في آخر عمره في بيته مشتغلا بالعلم والعبادة وترك الدنيا ومجالسة أهلها ولم ينزل على سيرة حميدة زاهدا عابدا >>.[1]

أما رحلاته فتكاد تجمع المصادر – التي ترجمت لابن الأنباري – على انه كان لا يغادر بيته، ويشتغل بالعلم والعبادة، وكان طلابه يترددون عليه، وينهلون من علمه، غير أن ابن الزبير في صلة الصلة يقص علينا انه زار الأندلس.[2]

د- شيوخه وتلاميذه:

د1- بعض شيوخه:

تذكر المصادر – التي ترجمت للأنباري – أن له عددا كبيرا من الشيوخ الذين تتلمذ عليهم، ويبدو أن أباه كان أول أولئك، فقد سمع عنه بالأنبار، وهذه قائمة بأسماء بعض شيوخه:

1- أبو نصر احمد بن نظام الملك: وقد اخذ عنه الأنباري الحديث النبوي.
2- أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن احمد الأنماطي (ت 538 هـ).
3- أبو منصور موهوب بن احمد بن محمد بن الخضر الجواليقي (ت 539 هـ).
4- خليفة بن محفوظ بن محمد بن علي المؤدب.
5- محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون بن إبراهيم (ت 539 هـ).

[1]- المرجع السابق، ص14-15.

[2]- ابن الأنباري أبي البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ط1، تح:جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة: مكتبة الخانجي، دت، ص10.

د2- تلاميذه:

لا شك أن عظمة ابن الأنباري تكمن في كتبه، التي عظمت وزخرت بفنون وعلوم كثيرة، كما انه قصده أهل زمانه، يطلبون عنده علوم العربية وغيرها، صار تلاميذه علماء غير أن المصادر لم تعددهم جميعا، وهذه قائمة بأسماء تلاميذه الذين جاء ذكرهم:

1- محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الملقب بالحازمي (ت 584 هـ).

2- محمد بن سعيد بن يحي أبو عبد الله الواسطي (ت637 هـ).

3- وجيه الدين بن المبارك بن سعيد أبو بكر الواسطي (ت 612 هـ).

4- عبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد أبو سعد الأعلمي.

5- أبو شجاع محمد بن احمد بن علي العنبري.[1]

د3- بعض مؤلفاته:

انقطع ابن الأنباري للإقراء والتأليف معظم سنين حياته، وقد ذكروا أن له مئة وثلاثين مصنفا في اللغة والأصول، والزهد، وأكثرها في فنون العربية وقد استطعنا أن نجمع من أسمائها ما شارف الثمانين، معتمدين على مصادر عديدة،[2] مقسمة إلى ثلاثة أقسام: الآثار المفقودة والآثار المخطوطة والآثار المطبوعة ونذكر منها:

أولا: الآثار المفقودة:

وهي المصنفات التي أوردت كتب التراجم وطبقات ومعاجم المؤلفين أسماءها ولكنها غير موجودة في فهارس المخطوطات ولا يعرف المحققون شيئا عنها وهي حسب الترتيب الهجائي:الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار؛ أصول الفصول (في التصوف)،... بداية الهداية (في فروع الشافعية)؛ التغريد في كلام الإفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى:(أُحِلَّ لَكُمُ الصِّيَامُ)؛الحمل في علم الجدل[3]

---

[1]- المرجع السابق، ص15-17.

[2]- ابن الأنباري أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، دط، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دت، ص 12-13.

[3]- ينظر الأنباري عبد الرحمان، بن محمد بن عبيد الله، أسرار العربية، ط1، تح: محمد حسين شمس الدين، لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م، ص5-6.

ثانيا: الآثار المخطوطة:

أدلة النحو والأصول – الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة – عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء – منثور الفوائد.

ثالثا: الآثار المطبوعة:

أ- الآثار اللغوية:

البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث- حلية العقود في المقصور والممدود- اللمعة في صنعة الشعر- الموجز في علم القوافي- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء.

ب- الآثار التاريخية:

ونعني بها ما تعلق بأخبار الأدباء والنحاة وآثارهم وهي تنحصر في كتاب واحد هو << نزهة الألباء في طبقات الأدباء و النحاة >>.

ج- الآثار النحوية:

أسرار العربية- لإغراب في جدل الإعراب- الإنصاف في مسائل الخلاف- البيان في غريب إعراب القران- لمع الأدلة في أصول النحو.[1]

3-2-2- التعريف بكتاب الإنصاف:

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن الأنباري. وقد عمل على تحقيقه محمد. محي الدين عبد الحميد ودمج معه كتاب الانتصاف من الإنصاف.

وهو مجلد ضخم يتكون من جزأين. طبع بالمكتبة العصرية ببيروت سنة 2006م/1427هـ. حيث عرض فيه مسائل الخلاف بين المدرستين في إحدى وعشرين ومائة مسالة في719 صفحة طبع أقسام من هذا الكتاب على ثلاث دفعات: الأولى (خمس مسائل) في فينا سنة 1878م، والثانية بالروسية سنة 1873م، والثالثة ببطرسبرج سنة 1878م، ثم طبع كاملا باللغة الألمانية مع شروحات وتعليقات في لندن سنة 1913م، وأخيرا طبع بالعربية بعناية محي الدين عبد الحميد،القاهرة سنة 1953،...

[1]- ينظر، المرجع السابق، ص7-9.

وكتاب الإنصاف هو أضخم مصنفات ابن الأنباري النحوية وأعمقها وأغزرها علما على الإطلاق. وهو الكتاب الوحيد الذي يعالج موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين بهذه الإحاطة والشمول، ولا يسد مسده كتاب آخر في هذا المجال.[1]

و فيه يتجلى أسلوبه كاملا بجميع سماته ...و خطته بعد ذكر موضوع الخلاف أن يسير به مراحل أربعا تشبه مراحل الدعوة في المحاكم :

1- سرد دعوى الكوفيين فيه ثم دعوى البصريين، و بذلك تحدد جوانب الموضوع كله .

2- الإدلاء بالبيِّنات : فيبدأ بحجج الكوفيين بعرضها بوضوح ثم يعقبها بحجج البصريين كذلك .

3- الردود: يعرض في هذه المرحلة ردود كل فريق على حجج الفريق الآخر و أغلب ما يطرد ذلك للبصريين .

4- الحكم: لكن هاته المرحلة لا تطرد في كل المسائل، فكأن ابن الأنباري يكتفي بإيراد ردود البصريين على حجج الأولين فتكون هذه الردود حكمه هو نفسه في المسألة المعروفة. على انه نصر مذهب الكوفيين في مسائل قليلة .

و ذكر في مقدمته توخيه الإنصاف في العرض و الحكم فقال:<< و ذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق و اعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة و البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب و الإسراف >>.

و الكتاب حافل بقواعد أصولية عامة غير المسائل الكثيرة التي يسوق إليها الاستطراد، أما الشواهد و كثرتها فحدث عنها و لا حرج، إذ هي عمدة كل فريق في نصر ما يذهب إليه.[2]

3-2-2-1- سبب تأليفه:

لم يكن للعربية في هذا الفن قبل كتاب ابن الأنباري كتاب فن (الخلاف) كانت مسائله مبعثرة بل كانت متعلقات المسالة الواحدة مشتتة في كتب البصريين والكوفيين، وألّف غير واحد في الخلاف، لكن أكثر هذه الكتب ردود جزئية وأول من بدأ بذلك ثعلب فلما ألّف ابن الأنباري كتابه

[1]- ينظر، المرجع السابق، ص8-9.

[2]- ابن الأنباري أبي البركات، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو،(مرجع سابق) ص17-18.

(الإنصاف) صار لهذا الفن كتاب مسجل يسعف الدارسين لأول مرة بما يريدون، وقد كان معتزا — وله الحق- وهو يشير إلى هذه الأولية مؤرخا بقوله في مقدمة الإنصاف [1]: << فإن جماعة من الفقهاء والمتأدبين والأدباء المتفقهين، المشتغلين عليَّ بعلم العربية بالمدرسة النظامية- عمر الله مبانيها! ورحم الله بانيها! — سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب، وألّف على هذا الأسلوب، لأنه ترتيب لم يصنف عليه احد من السلف ولا ألّف عليه أحد من الخلف>>.

3-2-2-2- منهجه:

اعتمد ابن الأنباري منهجا واحدا في كتابه، إذ يبدأ بعرض ما يذهب إليه الفريقين الكوفي والبصري في المسالة، ثم يفصّل آراء كل مع الرد على آراء المدرسة التي لا يتبنى رأيها قائلا في مقدمة الكتاب: <<وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت في النصرة ما اذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف، لا التعصب والإسراف>>.[2]

3-2-2-3- محتواه:

وقد احتوى على (121) مسالة ونذكر منها ما جاء في الجزء الأول من الكتاب:

1- مسألة: الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم.

2- مسألة: الاختلاف في إعراب الأسماء الستة.

3- مسألة: القول في إعراب المثنى والجمع على حدّه.

4- مسألة: هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السا لم؟

5- مسألة: القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر.

6- مسألة: القول في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور.[3]

[1]- المرجع السابق، ص20.

[2]- ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دط، بيروت: المكتبة العصرية، ج1، 1427هـ/2006م، ص7.

[3]- المرجع نفسه، ص341

7- مسألة: تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.

8- مسألة: القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه.

9- مسألة: القول في تقديم الخبر على المبتدأ.

10- مسألة: القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا.

11- مسألة: القول في عامل النصب في المفعول.

12- مسألة: القول في ناصب الاسم المشغول عنه.

13- مسألة: القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع.

14- مسألة: القول في نعم و بئس، أفعلان هما أم اسمان؟

15- مسألة: القول في <<أَفْعَلَ>> في التعجب ، اسم هو أو فعل؟

16- مسألة: القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان.

17- مسألة: القول في تقديم خبر<<مازال>> وأخواتها عليهن.

18- مسألة: القول في تقديم خبر<< ليس>> عليها.

19- مسألة: القول في العامل في الخبر بعد <<ما>> النافية للنصب.

20- مسألة: القول في تقديم معمول خبر <<ما>> النافية عليها.

21- مسألة: القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه.

22- مسألة: القول في رافع الخبر بعد إنّ المؤكدة.

23- مسألة: القول في العطف على اسم <<إنّ>> بالرفع قبل مجيء الخبر

24- مسألة: القول في عمل <<إن>> المخففة النصب في الاسم.

25- مسألة: القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن.

26- مسألة: القول في لام << لعل>> الأولى، زائدة هي أو أصلية؟

27- مسألة: القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه.

28- مسألة: القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر.[1]

---

[1]- المرجع السابق، ص341-342.

29- مسألة: القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبرا.

30- مسألة: القول في عامل النصب في المفعول معه.

31- مسألة: القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها.

32- مسألة: هل يقع الفعل الماضي حالا؟

33- مسألة: ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر.

34- مسألة: القول في العامل في المستثنى النصب.

35- مسألة: هل تكون<<إلا>> بمعنى الواو.

36- مسألة: هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام؟

37- مسألة: حاشى في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين؟

38- مسألة: هل يجوز بناء << غير>> مطلقا؟

39- مسألة: هل تكون << سوى>> اسما أو تلزم الظرفية؟

40- مسألة: <<كم >> مركبة أو مفردة؟

41- مسألة: إذا فصل بين <<كم>> الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجرورا؟

42- مسألة: هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة؟

43- مسألة: القول في تعريف العدد المركب وتمييزه.

44- مسألة: القول في إضافة العدد المركب إلى مثله.

45- مسألة: المنادى المفرد العلم، معرب أو مبني؟

46- مسألة: القول في نداء الاسم المحلى بأل.

47- مسألة القول في الميم في << اللهم>> أعوض من حرف النداء أم لا؟

48- مسألة: هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه؟

49- مسألة: هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي؟

50- مسألة: ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن.[1]

[1]- المرجع السابق، ص342-343.

51- مسألة: القول في ندبة النكرة والأسماء الموصولة.

52- مسألة: هل يجوز إلغاء علامة الندبة على الصفة؟

53- مسألة: اسم لا المفرد النكرة أمعرب أم مبني؟

54- مسألة: هل تقع <<من>> لابتداء الغاية في الزمان؟

55- مسألة: واو رُبّ ، هل هي التي تعمل الجر؟

56- مسألة: القول في إعراب الاسم الواقع بعد <<مذ>> و <<منذ>>

57- مسألة: هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض؟

58- مسألة: اللام الداخلة على المبتدأ، لام الابتداء أو لام جواب القسم؟

59- مسألة: القول في أيمن في القسم، مفرد هو أو جمع؟[1]

---

[1]- المرجع السابق،ص343.

وفي نهاية هذا الفصل نستنتج أن الحديث عن علم النحو وواضعه يحيلنا إلى الحديث عن المدارس النحوية، وهي مصطلح يشير إلى اتجاهات ظهرت في دراسة النحو العربي، وأشهر هذه المدارس مدرستي البصرة والكوفة اللتان كانتا السباقتان في هذا المجال. وكان لكل واحدة مبادؤها ومناهجها الخاصة بها في دراسة هذا العلم، مما أدى إلى نشوء خلاف وجدل بينهما في الكثير من القضايا النحوية، فظهر بذلك التأليف في هذا الخلاف ومن أهم هذه المؤلفات كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف " لابن الأنباري الذي تناول هذه المسائل بالتفصيل إلا أن ابن الأنباري حاول أن يكون حكما منصفا عادلا بين المدرستين.

الفصل الثاني:ـــــــــــــــــــــــ لمحة عن ألفية ابن مالك وشرح ابن عقيل عليها

لقد سخر الله تعالى بتدبيره وحكمته للغة العربية علماء من أبنائها لخدمتها وصونها، فمنهم من وفقه الله لتأليف المتون والمختصرات، ومنهم من وفقه لشرح تلك المتون. ولعلك لا تجد مؤلفا ممن صنفوا في قواعد اللغة العربية، قد نال من الحظوة والقبول لدى العامة والخاصة والإقبال على تصانيفه مثل ابن مالك ومن أهم مؤلفاته كتاب <<الخلاصة>> الذي اشتهر بين الناس باسم <<الألفية>>، وقد تناوب على شرح هذا الكتاب الكثير من العلماء والمحققين الأثبات، وأشهر من شرح الألفية هو ابن عقيل وكان شرحه من أجود شروحها، وأكثرها دقة وشمولا.

وفي هذا الفصل سنتناول الحديث عن "الألفية " و "شرح ابن عقيل عليها" بالتفصيل.

الفصل الثاني:ـــــــــــــــــــــ لمحة عن ألفية ابن مالك وشرح ابن عقيل عليها

1- ألفية ابن مالك:

1-1- التعريف بابن مالك:

- هو جمال الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي نسبا، الشافعي مذهبا، الجيّاني منشأ.

ولد في جيان في الأندلس في سنة600 هـ، وقيل: سنة 601 هـ، وقيل 597 هـ، تلقى علومه الأولى في بلدته، ثم انتقل وهو شاب إلى دمشق، ثم ما لبث أن ترك المذهب المالكي الذي كان غالبا على الأندلسيين ليدخل المذهب الشافعي .

اخذ ابن مالك القراءات والنحو عن أبي المظفر ثابت بن محمد ابن يوسف الكلاعي، من أهل لبلة بالأندلس ، وسمع من السخاوي علي بن محمد النحوي المقرئ، وقرأ على أبي الفضل مكرم بن محمد بن أبي الصقر، ولازم في حلب حلقة ابن يعيش النحوي، كما جالس تلميذه ابن عمرون. و<<كان إماما في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيِّها. وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرا لا يجارى ، وحبرا لا يبارى. وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها ، وكان نظم الشعر سهلا عليه: رجزه وطويلة وبسيطه وغير ذلك، هذا مع ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل وحسن السمت، ورقة القلب، وكمال العقل والوقار والتؤدة>> .

وقد أخذ عنه علماء كثيرون، منهم ابنه بدر الدين محمد شارح ألفيته، والإمام النووي ،وشمس الدين بن جعوان، والعلاء ابن العطار، والشيخ أبو الحسين اليونيني، وبهاء الدين ابن النحاس شيخ الديار المصرية في علم اللسان وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، وابن خلّكان، وشهاب الدين بن نافع وغيرهم.[1]

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط2، لبنان: دار الكتب العلمية، تح: إميل بديع يعقوب، ج1، 1426هـ/2005م، ص3-4.

وكان ذا عقل راجح حسن الأخلاق مهذبا ذا رزانة وحياء ووقار وانتصاب للإفادة، وصبر على المطالعة الكثيرة ، تخرج به أئمة ذلك الزمان كابن المنجي وغيره، وسارت بتصانيفه الركبان وخضع لها العلماء الأعيان ، وكان حريصا على العلم حتى أنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد.[1]

توفي ابن مالك في 12 شعبان سنة 672هـ، وصلي عليه بالجامع الأموي بدمشق، ودفن بسفح جبل قاسيون.[2]

مؤلفاته:

أما مؤلفاته فقد قاربت الخمسين.

وقد أحصاها الدكتور رمزي بعلبكي مشيرا إلى المطبوع منها بحرف (ط).وإلى المخطوط بحرف (خ) ، مغفلا الإشارة إلى العناوين التي ذكرتها المصادر ولم تطبع أو يعثر لها على مخطوط.

نذكر منها:

1- الاعتداد في الفرق بين الزاي والضاد.

2- أجوبة على أسئلة جمال الدين اليمني في النحو (خ)

3- أرجوزة في الخط (خ).

4- الإعلام بمثلث الكلام (ط).

5- الألفية أو الخلاصة.

6- بيان ما فيه لغات ثلاث و أكثر (خ).

7- تحفة المودود في المقصور والممدود (ط).

8- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ط).

9- ثلاثيات الأفعال (خ).

10- شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته (خ).[3]

---

[1]- نبيل دادوة، مسائل في النحو العربي بين مدرسة الكوفة والبصرة، دط، قسنطينة: مكتبة نوميديا، 2010م، ص247.

[2]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (مرجع سابق)، ص6.

[3]- المرجع نفسه، ص4-6.

11- شرح التسهيل (خ).

12- العروض (خ).

13- فتاوى ابن مالك (جمعها بعض طلبته).

14- الفوائد النحوية والمقاصد المحويّة.

15- القصيدة الدالية المالكية في القراءات السبع (خ).

16- الكافية الشافية (ط).

17- منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء (خ)

18- المؤصّل في نظم المفصّل.

19- النظم الأوجز فيما يُهمز.

20- نظم الفوائد.

21- نظم الكافية في اللغة (خ).

22- وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال (خ).[1]

1-2- الألفية:

لابن مالك مؤلفات في العربية كثيرة، متعددة المشارب ومختلفة المناحي، ومن هذه المؤلفات كتابه <<الألفية>> والذي جمع فيه خلاصة علمي النحو والصرف، في أرجوزة ظريفة وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بشكل خاص ، وقاموا بوضع الشروح والتعليقات عليه.

1-2-1- التعريف بها:

الألفية مصطلح عددي لمجموعة ما، عددها أو قيمتها ألف، وهي عشر مئات، جمع ألوف وآلاف

الألفية في النحو العربي: هي ذلك العمل النحوي المشهور الذي قام به ابن مالك الأندلسي الجياني الطائي ملخصا النحو في أرجوزة من ألف بيت، وسماها البعض الخلاصة، وجاء ذلك في بداية الألفية:

واستعين بالله في ألفية مقاصد النحو بها محوية.

[1]- المرجع السابق، ص ن.

وأما اسم الخلاصة، فهي خلاصة عامة للنحو العربي، حسب كثير من اللغويين المحدثين، لكن ابن مالك يشير أنها خلاصة لما حوته الكافية فقط.[1] وهي منظومة نحوية تحوي كافة أبواب وفروع علم النحو والصرف صاغها ابن مالك على وزن بحر الرجز أو مشطوره وتعد هذه الألفية من المتون التي نالت شهرة كبيرة بين المتون الأخرى، حيث حرص الدارسون قديما على حفظها واستظهارها وشرحها، بل اعتمد عليها العلماء والباحثون على مر العصور في الاستشهاد بها وتقنين أبواب النحو والصرف، نظرا لما تمت به هذه المنظومة من سهولة الألفاظ وتلخيص واف للأبواب، وعرض منظم للفروع، ودقة بالغة في عرض الأمثلة والاستشهاد وترتيب محكم لموضوعات النحو.

تضم الألفية أبوابا وفصولا كثيرة بخلاف المقدمة والختام ويطول كل فصل ويقصر حسب طبيعة الباب. وأول أبواب الألفية في الكلام وما يتألف منه حيث يقول:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده كلمة والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم

بالجر والتنوين والندا و أل ومسند للاسم تمييز حصل [2]

1-2-2- شروحها وقيمتها:

وقد شرح ألفية ابن مالك كثيرون من أئمة علماء النحو نخص بالذكر:

1- المؤلف وابنه بدر الدين محمد.

2- برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي الشافعي الهاشمي.

3- بهاء الدين عبد الله بن حسين الأذكاوي.

4- بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم.

5- نور الدين أبا الحسن علي بن محمد الأشموني.

6- زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المعروف بابن العيني.

9- أبا محمد القاسم بن فيرة بن خلف بن احمد الركيني الأندلسي.[1]

---

[1]- صالح بلعيد، ألفية ابن مالك في الميزان، دط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995م، ص9.

[2]- ينظر، نبيل دادوة، مسائل في النحو العربي، (مرجع سابق)، ص243.

أما الذين نثروها ففي مقدمتهم العلاّمة جمال الدين المعروف بابن هشام النحوي المتوفى سنة 762 هـ في مجلدات سماها (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) مطبوع، وقد اشتهر باسم (التوضيح) وقد شرحه الشيخ خالد الأزهري النحوي المتوفى سنة 905 هـ. ويسمى شرحه (التصريح بمضمون التوضيح) وهو شرح مفيد مطبوع في مجلدين.

– وممن أعرب الألفية الشيخ خالد الأزهري –المذكور– في مجلد سماه (تمرين الطلاب في صناعة الأعراب) مطبوع وبهامشه (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب) للشيخ نفسه.

هذه بعض شروح الألفية وخدمة العلماء لها. وهي من شروح كثيرة تدل على أهمية الألفية وقيمتها عند النحاة . فان كثرة الشروح على كتاب ما دليل على أهميته وفائدته. ولم يشرح ابن مالك ألفيته مخالفا بذلك منهجه المعهود في التأليف حيث كان يشرح متونه وأراجيزه. ولعله ترك شرحها اكتفاءًا – فيما يبدو– بشرح الأصل وهو الكافية فإنه شرحها قبل أن ينظم الألفية على ما رجحه بعض الباحثين – وشرح (الكافية) شرح لألفيته.[2]

1–2–3– مميزاتها:

جاءت ألفية ابن مالك شاملة لأبواب النحو ، منظمة الأبواب، سهلة الاستيعاب جمع فيها خلاصة ما أورده في (الكافية) وقد امتازت بمميزات نذكر منها ما يلي:

1– بيان الحالات الأصلية والفرعية ، وما جاء بخلاف ذلك كقوله في باب الفاعل:

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا

وقد يُجاء بخلاف الأصل وقد يجيئ المفعول قبل الفعل

وقوله في باب الابتداء:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا[3]

2– الإشارة إلى بعض المسائل الإعرابية التي هي بمثابة قاعدة. كقوله في باب (الابتداء):

---

[1]– ابن مالك الأندلسي محمد بن عبد الله، الفية ابن مالك في النحو والصرف، دط، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، دت، ص7.

[2]– عبد الله بن صالح فوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دط، دار مسلم، ج1، ص15–16.

[3]– المرجع نفسه، ص10.

وأول مبتدأ زيد وعاذر خبر إن قلت زيد عاذر من اعتذر

وأول مبتدأ والثاني فاعل أغنى في أسار ذان

وقوله في باب (نعم وبئس):

ويذكر المخصوص بعد مبتدأ أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

3- بيان الأوجه الخلافية كقوله في باب (التوكيد) :

وإن يُفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل

وقوله في باب (التنازع):

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا أُسره

4- الاستغناء بالأمثلة عن ذكر القاعدة أو ذكر الشروط وهذا كثير فيها وهو من باب التعريف بالمثال. ومن ذلك قوله في باب (الابتداء):

ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد :كعند زيد نمرة

وهل فتى فيكم؟ فما خِلّ لنا ورجل من الكرام عندنا

ورغبة في الخير خير،وعمل بر يزين ،ولْيُقس ما لم يُقل

5- إعطاء الأحكام المضادة لبعض المسائل ، كقوله في باب (أفعال المقاربة):

وكونُه بدون أنْ بعد عسى نزر ،وكاد الأمر فيه عُكسا

* وقوله في باب (إنَّ) :

لإنّ أنّ ليت لكن لعل كأن عكس ما لكان من عمل[1]

6- الاختصار بعدم تكرار حرف العطف كقوله في باب (كان):

ترفع كان المبتدأ اسما، والخبر تنصبه،ككان سيدا عمر

ككان ظل بات أضحى أصبحا أمسى وصار ليس، زال برحا

* وقوله في باب (حروف الجر):

[1]- المرجع السابق، ص10-11.

هاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على

مذ منذ رب اللام كي واو و تا والكاف والبا ولعل ومتى

7- ظهرت شخصية الناظم فأبدى رأيه صريحا في بعض المسائل كقوله في باب (النكرة والمعرفة):

وصل أو افصل هاء سَلْنِهِ، وما أشبهه في كنته الخُلْفُ انتمى

كذاك خلتنيه واتصالا أختار ،غيري اختار الانفصال

* وقوله في باب (العطف):

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازم قد جعلا

وليس عندي لازما إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

8- الإشارة إلى الأصح أو المختار أو الأشهر أو القليل ونحو ذلك كقوله في باب (المعرب والمبني) وهو يتحدث عن الأسماء الستة :

أب أخ حم كذاك وهن والنقص في هذا الأخير أحسن

وفي أب وتالييه يندر وقصرهن من نقصهن أشهر

* وقوله في باب (النعت):

وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل

* وقوله في باب (أفعال المقاربة):

ومثل كاد في الأصح كربا وترك أنْ مع ذي الشروع وجبا

* وقوله في الباب نفسه:

والفتح والكسر أجز في السين من نحو <<عسيت>> وانتقا الفتح زكن[1]

[1]- المرجع السابق، ص11-13.

الفصل الثاني:ـــــــــــــــــــــ لمحة عن ألفية ابن مالك وشرح ابن عقيل عليها

2- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:

2-1- التعريف بابن عقيل:

ابن عقيل هو الإمام بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي المصري الهمذاني ولد سنة 698 هـ وتوفي سنة 769 هـ بالقاهرة.

اشتغل بالعربية وبرع فيها[1]. أُسند إليه القضاء في الديار المصرية لفترة قصيرة، أشهر آثاره <<شرح ألفية ابن مالك >> وتفسيره للقران الكريم لم يتم وقد دعاه << التعليق الوجيز على الكتاب العزيز>> .[2]

قدم ابن عقيل القاهرة فتتلمذ على مشايخها وعلمائها، فاخذ << القراءات السبع >> عن الشيخ تقي الدين الصائغ، والعربية عن الشيخ علاء الدين القونوي، وغالبهما في << الكافية الشافية >> و << المقرب >>. وقرا على الشيخ أثير الدين << التسهيل >>لابن مالك جميعه في أربع سنين، ثم قرأ عليه سيبويه في أربع سنين بحثا بقراءته وبقراءة غيره، ولم يكمل سيبويه على الشيخ المذكور إلا له وللشيخ جمال الدين يوسف بن عمر بن عوسجة العباسي بلدا، ثم إن بهاء الدين قرأ على الشيخ أثير الدين شرحه للتسهيل، المسمى بـ << التكميل والتذييل >> بحثا بقراءته غالبا وقراءة غيره ولم يكمل لغيره. وأما الفقه فقرأ فيه <<الحاوي>> على الشيخ علاء الدين القونوي، ثم قرأ عليه شرحه للحاوي من أوله إلى باب الوكالة، ولازمه كثيرا، وبه تخرج وانتفع واخذ عن الأصول والخلاف والمنطق والعروض والمعاني والبيان والتفسير .

قرأ في المنطق << المطالع >> مرات بحثا، وفي أصول الدين<< الطوالع >>، وفي أصول الفقه << مختصر ابن الحاجب >> مرات قراءة وسماعا، وانتخب من << مختصر ابن الحاجب>> مسائل إلى أمهات جاءت في تسع عشرة ورقة، وحفظها وقرأ عليه وسمع من <<التحصيل>> جملة كبيرة، وقرأ عليه << تلخيص المفتاح >> في المعاني والبيان، وبحث عليه من << الكشاف >> سورة البقرة و آل عمران ، وقرأ عليه << عروض ابن الحاجب >> بحثا

---

[1]- حسني عبد الجليل يوسف، تسهيل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النحو، ط2، القاهرة: مؤسسة المختار، 1424هـ/2003م، ص5.

[2]- البعلبكي منير، معجم أعلام المورد، ط1، بيروت: دار العلم للملايين، 1992م، ص32.

وقرأ عليه << مقدمة النسيفي >> في الخلاف ولم تكمل له، ولازم الشيخ زين الدين الكتاني، وقرأ عليه من << الحاوي >> ولم يكمل له، وبحث عليه في << التحصيل >>. وقرأ على قاضي القضاة جلال الدين كتاب << الإيضاح >> من أوله إلى آخره بحثا، و << التلخيض >> سمعه قراءة، وسمع على مشايخ عصره منهم الشيخ شرف الدين بن الصابوني، وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، والحجار وست الوزراء وخلائق.

أما تلامذته فمنهم صلاح الدين الصفدي الذي نال إجازة منه، وسراج الدين البلقيني، وجمال الدين بن ظهيرة وولي الدين العراقي.[1]

*** مؤلفاته:**

ألّف ابن عقيل في النحو والتفسير، والفقه، وعلم الرجال:

1- التعليق الوجيز على الكتاب العزيز (في الفقه).

2- التأسيس لمذهب ابن إدريس وسماه أيضا << تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد >>، وهو تلخيص للكتاب التالي (في الفقه).

3- الجامع النفيس في مذهب محمد بن إدريس (في الفقه).

4- الذخيرة (في التفسير).

5- ذيل على كتابه << الجامع النفيس في مذهب الإمام محمد بن إدريس >> وقد ذكر فيه تراجم العلماء الذين نقل عنهم في الجامع النفيس.

6- شرح ألفية ابن مالك.

7- شرح التسهيل لابن مالك، ويسمى << المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد >>

8- مختصر الشرح الكبير.

10- المختصر من الرافعي، جمع فيه مسائل الرافعي.[2]

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (مرجع سابق)، ص8.

[2]- المرجع نفسه، ص7-8.

2-2- التعريف بكتاب شرح ابن عقيل:

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين، معه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد، وهو من أربعة أجزاء، حيث جمع كل جزأين في مجلد وطبع بالقاهرة. دار الطلائع للنشر والتوزيع، سنة 2009م.

وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك من أجود شروحها، وأكثرها دقة وشمولا وهو شرح يتميز بالاعتدال والتفصيل، بحيث يستفيد منه المعلم والمتعلم على السواء، وقد لقي شرح ابن عقيل من الشهرة ما لم يلقه شرح آخر لألفية ابن مالك ، وظل عبر القرون الكتاب الأساسي في تدريس النحو العربي في جامعة الأزهر، ومازال المصدر الأساس للنحو في الجامعات العربية، للمتخصصين في اللغة العربية والمتخصصين في العلوم الشرعية.[1]

وقد اهتم العلماء بهذا الشرح وكتبوا عليه الحواشي، فمنها حاشية << إرشاد النبيل إلى ألفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل >> لابن الميت، وحاشية لعطية الاجهوري، وحاشية للسجاعي، وحاشية للخضري.[2]

وقد سلك ابن عقيل في شرحه طريقا وسطا، جمع فيه بين آراء غيره من العلماء ولم يتعسف في نقد الناظم – ابن مالك – بحق وبغير حق، لذا وجد القبول والاستحسان من سائر العلماء.

وجاء الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ليثري شرح ابن عقيل بما أفاض عليه الله من علم، وذلك بتعليقاته وتحقيقاته وشروحه، والتي سماها: << منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل >>.[3]

---

[1]- حسني عبد الجليل يوسف، تسهيل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النحو، (مرجع سابق)، ص5.

[2]- الطنطاوي محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، القاهرة: دار المعارف، دت، ص283-284.

[3]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ط2، تح: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع، 2009م، ج1، ص3-4.

2-3- مضمون الكتاب:

ويحتوي كتاب شرح ابن عقيل على أبواب عديدة، وهي كالتالي:

الكلام وما يتألف منه- المبني والمعرب- النكرة والمعرفة- العَلَم- اسم الإشارة- الموصول- المعرف بأداة التعريف- الابتداء- كان وأخواتها- الحروف المشبهة بليس " ما، ولا، ولات، و إن المشبهات بليس "- أفعال المقاربة- إنَّ وأخواتها[1]- لا التي لنفي الجنس- ظن وأخواتها- اعلم و أرى- الفاعل- النائب عن الفاعل- الاشتغال- تعدي الفعل ولزومه- التنازع في العمل- المفعول المطلق- المفعول له- المفعول فيه- المفعول معه- الاستثناء- الحال- التمييز[2]- حروف الجر- الإضافة- المضاف إلى ياء المتكلم- إعمال المصدر- إعمال اسم الفاعل- أبنية المصادر- أبنية اسم الفاعل واسم المفعول- الصفة المشبهة- التعجب- النعت- التوكيد- العطف- عطف النسق- البدل- النداء- الاستغاثة- الندبة- الترخيم- الاختصاص- التحذير والإغراء- نونا التوكيد- ما لا ينصرف[3] - إعراب الفعل- عوامل الجزم- فصل في لو- أما، ولولا، ولوما- الإخبار بالذي والألف واللام- العدد- كم وكأي وكذا- الحكاية- التأنيث- المقصور والممدود- كيفية تثنية المقصور والممدود- جمع التكسير- التصغير- النسب- التصريف- الإبدال- الإدغام- تكملة في تصريف الأفعال.[4]

2-4- نبذة عن حياة محمد محي الدين عبد الحميد:

هو الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ولد في قرية كفر الحمام بمحافظة الشرقية سنة 1318 هـ/ 1900 م ، ونشأ في كنف والده العالم الأزهري عبد الحميد إبراهيم الذي كان من رجال القضاء والفتايا، فدفع به إلى من يحفظ القرآن ويعلمه مبادئ القراءة والكتابة، حتى إذا انتهى من ذلك التحق بمعهد دمياط الديني، حين كان والده قاضيا بفارسكور بدمياط، ثم انتقل إلى معهد القاهرة لما انتقل والده ليشغل منصب المفتي لوزارة الأوقاف، وظل بالأزهر حتى حصل على شهادة العالمية النظامية مع أول فرقة دراسية تنال هذه الدرجة وفق طريقة دراسية منتظمة، وذلك في سنة 1344هـ/ 1925م،

---

[1]- المرجع السابق، ج1، ص315-318.

[2]- المرجع نفسه، ج2، ص221-224.

[3]- المرجع نفسه، ج3، ص253-256.

[4]- المرجع نفسه، ج4، ص267-271.

وظهرت مواهب الشيخ الجليل مبكرا وهو في طور الدراسة، وكان لنشأته في بيت علم وفقه أثر في ذلك، فقد شب وهو يرى كبار رجال العلم والقضاء يجتمعون مع أبيه في البيت ويتطارحون مسائل الفقه والحديث واللغة، فتاقت نفس الصغير إلى أن يكون مثل هؤلاء، فأكب على القراءة والمطالعة تسعفه نفس دؤوبة وذاكرة واعية وهمة عالية وطموح وثاب، وكان من ثمرة ذلك قيامه بشرح مقامات بديع الزمان الهمذاني، ونشر ذلك العمل وهو لا يزال طالب قبل أن يظفر بدرجة العالمية، وبعد التخرج يتلقفه معهد القاهرة مدرسا به، حتى إذ أنشئت كليات الجامع الأزهر لأول مرة اختير للتدريس بكلية اللغة العربية سنة 1350هـ/1931م، وكان اصغر أعضاء هيئة التدريس بالكلية سنا.

وقد تعددت مواهب الشيخ ومناصبه لكن كان أبيَّ النفس، عزوفا، فقد ذكر الشيخ الدكتور إبراهيم محمد نجا في حفل مجمع اللغة العربية انه قد طلب من الشيخ محمد محي الدين أن يقابل مسؤولا معينا من أجل أن يتولى منصبا فقال: << إن المنصب إذا كانت الدولة تعترف أني أهل له فلتسنده إلي وإن لم تكن معترفة بي فلا حاجة لي إلى مقابلة أي مسؤول >>.[1]

ومن إنتاجه العلمي نذكر :

- شرحه للمقدمة الأجرومية ، كتاب تنقيح الأزهرية.
- شرحه على قطر الندى لابن هشام.
- شرحه على شرح شذور الذهب لابن هشام.
- شرحه على شرح ابن عقيل، شرحه على أوضح المسالك لابن هشام.
- شرحه على كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.

لقد كان الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد جمع العلماء في شخص واحد، فهو نحوي، وفقيه، ومحدث، ودليل ذلك تنوع مصنفاته وكثرة تأليفه وتوفي في 25 ذو القعدة 1392 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 1972م.[2]

[1]- منتدى أهل الحديث، 24-02-2016، 13:33.

[2]- المرجع نفسه.

وفي الختام نستخلص أن ابن مالك – رحمه الله – كان بحرا لا يجاري، وحبرا لا يبارى في النحو والصرف ، وقد ترك لنا تراثا عظيما، ومن أهم ما ترك منظومته الألفية والتي حظيت بمكانة عالية بين العامة والخاصة، وكانت السراج المنير في الدراسات النحوية وتيسيرها للمعلم، وقد شرح الألفية الكثير من العلماء وكان شرح ابن عقيل من أهم الشروحات وأجودها وهو شرح يتميز بالاعتدال والتفصيل، وقد ظل هذا الشرح الأساس في تدريس النحو العربي قديما وحديثا، وكدليل على ذلك الحواشي التي كثرت وطالت عليه.

ومن الذين حققوه وشرحوه محمد محي الدين عبد الحميد وذلك بوضع تعليقاته وشروحه والتي سماها << منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل >> وهو الذي ستقوم عليه الدراسة لاكتشاف المسائل التي تطرق إليها الشارح والمحقق كلاهما مما اختلف فيه البصريون والكوفيون والذي سيتم بعد ذلك التحقيق فيها وترجيحها من خلال كتاب الإنصاف المعروض سابقا.

لقد تطرقنا في الفصلين السابقين إلى إعطاء لمحة عن مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة كما تحدثنا عن الخلاف الذي كان بينهما حول المسائل النحوية والصرفية، كما تطرقنا كذلك إلى التعريف بألفية ابن مالك، وشرح ابن عقيل عليها وكتاب الإنصاف لابن الأنباري. وفي هذا الفصل بإذن الله سوف نقوم بدراسة المسائل التي اختلفت فيها المدرستان في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. وذلك بذكر ما ذهب إليه كل فريق ثم إعطاء الترجيح من خلال الجمع بين رأي كل من الشارح والمحقق وابن الأنباري أو بعضهم.

المسألة الأولى: الاختلاف في الأصل في الفعل، أ هو البناء أم الإعراب؟ [1]

الفعل هو ما يدل على الحدث والزمان، ويكونا مضارعا أو أمرا أو ماضيا، كما ينقسم إلى معرب ومبني، فالمعرب هو الفعل المضارع والمبني هو الفعل الماضي وفعل الأمر.

وردت هذه المسألة في باب المعرب والمبني، فصل المعرب والمبني من الأفعال. حيث كان الخلاف حول الأصل في الأفعال البناء أم الإعراب . فكان:

رأي البصريين: أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم.

رأي الكوفيين: أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، فالأصل في الفعل الإعراب عندهم.

الترجيح: ورأي البصريين حسب الشارح والمحقق هو الصحيح ودليلهما على ذلك أنه لما كان الأصل عندهم في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن علة إعرابه، لأن ما جاء على أصله لا يسال عن علته، وما جاء منها مبنيا يسأل عن علة بنائه ... فكذلك لما كان الأصل في الأفعال عندهم البناء فان ما جاء مها مبنيا لا يسأل عن علة بنائه، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع.[2]

المسألة الثانية: الاختلاف في كون فعل الأمر معربا أم مبنيا [3]

المبني من الأفعال ضربان:

احدهما: ما اتفق على بنائه وهو الماضي وهو مبني على الفتح.

والثاني: اختلف في بنائه والراجح أ نه مبني، وهو فعل الأمر، نحو: اضرب .

وردت هذه المسألة في باب المعرب والمبني فصل المعرب والمبني من الأفعال.

رأي البصريين: أنّ فعل الأمر مبني.

رأي الكوفيين: أنّ فعل الأمر معرب.[1]

---

[1]- ينظر، ابن عقيل بهاء الدين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دط، القاهرة: دار الطلائع، 2009، ج1، ص34.

[2]-المرجع نفسه، ص ن.

[3]- ينظر، المرجع نفسه، ص35.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا انه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمُواجَه في نحو: <<أَفْعَلْ>> لتَفْعَلْ، كقولهم في الأمر للغائب <<ليَفْعَلْ>> [2]، وعلى ذلك قوله تعالى: << فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونْ >>[3] (يونس الآية 50)

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه معرب أنا أجمعنا على أن فعل النهي معرب مجزوم نحو : << لا تَفْعَلْ >> فكذلك فعل الأمر نحو <<اِفْعَلْ>>لأن الأمر ضد النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه معرب مجزوم بلام مقدرة أنك تقول في المعتل << أُغْزُ، و اِرْمِ، ولم يخشَ >> بحذف (حرف العلة) فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا انه مبني على السكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على الفتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيا على أصله في البناء.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه مبني أنا اجمعنا على أن ما كان على وزن فَعَالِ من أسماء الأفعال- كنَزَالِ – وتَرَاكِ – ومَنَاعِ – ونَعَاءِ – وحَذَارِ – ونَظَارِ – مبني، لأنه ناب عن فعل الأمر، فنزال ناب عن نزل، وتراك ناب عن اترك، ومناع ناب عن امنع، ونعاء ناب عن انع، وحذاري ناب عن احذر، ونظاري ناب عن انظر، وهذا فاسد لان لو لم يكن فعل الأمر مبنيا وإلا لما بني ما أناب منابه .[4]

---

[1]- ينظر، المرجع السابق، ص ن.

[2]-ينظر، ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محي الدين عبد الحميد، دط، بيروت، لبنان: المكتبة العصرية، 2006م/ 1427هـ ، ج2، ص427.

[3]- القران الكريم، سورة يونس، الاية50.

[4]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف (مرجع سابق)،ج2، ص427-439.

الترجيح: ورأي البصريين هو الصحيح أن فعل الأمر مبني عند الشارح.[1]وابن الأنباري والذي يدل على صحة ذلك أن ما كان على وزن فَعَالِ من أسماء الأفعال نحو نَزَالِ مبني لقيامه ما قام فعل الأمر، فلو لم يكن فعل الأمر مبني وإلا لما بني ما قام مقامه.

قولهم<<إنما بني ما كان على فَعَالِ من أسماء الأفعال لتضمنه معنى لام الأمر لان نَزَالِ اسم انزل واصله لتنزل>> قلنا: هذا بناء منكم على أن فعل الأمر مقتطع من فعل المضارع ، وقد بينا فساده.

ودللنا على أن فعل الأمر صيغة مرتجلة قائمة بنفسها باقية في البناء على أصلها، فوجب أن يكون هذا الاسم مبنيا لقيامه مقامه على ما بينا.[2]

المسألة الثالثة: الاختلاف في إعراب الأسماء الستة [3]

والمراد بالأسماء الستة، وهي: أب، و أخ،و حم، و هَنُ، و فوه، و ذومال، فهذه ترفع بالواو نحو: جاء أبو زيد، وتنصب بالألف نحو : رأيت أباه، وتجر بالياء نحو: مررت بأبيه.

حيث وردت هذه المسألة في باب المعرب والمبني فصل إعراب الأسماء الستة واختلف في كيفية إعرابها، فمنهم من قال أنها معربة من مكان واحد، وهذا رأي جمهور البصريين أما الكوفيون فقالوا أنها معربة من مكانين.

رأي البصريين: أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب.

رأي الكوفيين: وحاصله أنها معربة من مكانين، وأن الحركات تكون إعرابا لهذه الأسماء في حال إفرادها: أي قطعها عن الإضافة، فتقول: هذا أبٌ لكَ، وقد رأيت أخا لك،ومررت بحم...وفي حال إضافتها تجري الألف والواو والياء مجرى الحركات.[4]

أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا: أجمعنا على أن هذه الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة، تكون إعرابا لهذه الأسماء في حال الإفراد نحو قولك: هذا أب لك ورأيت أبا لك، ومررت بأب لك،

[1]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (مرجع سابق)، ج1، ص35.
[2]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف، (مرجع سابق)، ج2، ص445.
[3]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل(مرجع سابق)، ج1، ص40.
[4]- ينظر، المرجع نفسه، ص39-40.

وما أشبه ذلك، والأصل فيه أبو، فاستثقلوا الإعراب على الواو فأوقعوه على الباء واسقطوا الواو فكانت الضمة علامة للرفع والفتحة علامة للنصب والكسرة علامة للجر، فإذا قلت: هذا أبوكَ وفي النصب رأيتُ أباك، وفي الجر مررت بأبيكَ، والإضافة طارئة على الإفراد – كانت الضمة والفتحة والكسرة – باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد لأن الحركة التي تكون إعرابا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابا له في حال الإضافة، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابا بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع والفتحة والألف علامة للنصب والكسرة والياء علامة للجر. فدل على انه معرب من مكانين ومنهم من تمسك بان قال: إنما أعرب هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها وتكثيرا لها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان، فوجب أن تكون معربة من مكانين.

أما البصريون فاحتجوا بان قالوا إنما قلنا <<أنه معرب من مكان واحد>> لان الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى – وهو الفصل، وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك – وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين ، لأن احد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة .[1]

الترجيح: حسب رأي ابن الأنباري قول البصريين هو الصحيح، لأن ما ذهبوا إليه له نظير في كلام العرب، فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعرابا واحدا، وما ذهب إليه الكوفيون فاسد لأنه لا نظير له في كلام العرب، فانه ليس في كلامهم معرب له إعرابان... والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.[2]

[1]- ينظر ابن الأنباري، الإنصاف (مرجع سابق)،ج1،ص18-19.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص19-20.

المسألة الرابعة:الاختلاف في اللواحق التي بعد<< إيَّا>>[1]

المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر:<<إيايَ>> للمتكلم وحده، و<<إيانا>>للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه، و<<إياكَ> للمخاطب، و<<إياكِ>> للمخاطبة، و<<إياكما>> للمخاطبين أو المخاطبتين، و <<إياكم>> للمخاطبين، و<<إياكن>> للمخاطبات، و<<إياه>> للغائب، و<<إياها>> للغائبة، و<<إياهما>> للغائبين أو الغائبتين، و <<إياهم>> للغائبين، و<<إياهن>> للغائبات.

وردت هذه المسألة في باب النكرة والمعرفة فصل اتصال الضمير وانفصاله.

اختلف في هذه اللواحق التي بعد <<إيا>> فكان:

رأي البصريين: أن هذه اللواحق هي حروف تبين الحال وتوضح المراد من <<إيا>> متكلما أو مخاطبا أو غائبا، مفردا أو مثنى أو مجموعا ومثلها مثل الحروف التي في أنت، وأنتما وأنتن، ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو: تلك، وذلك وأولئك.

رأي الكوفيين: أن المجموع من <<إيا>> ولواحقها ضميرا واحدا .[2]

أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا: والذي يدل على قولنا هو لحاق التثنية والجمع لما بعد<<إيا>> ولزومها لفظا واحدا.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن: <<إيا>> هي الضمير دون الكاف والهاء والياء، وذلك لأنا أجمعنا على أن احدهما ضمير منفصل، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد، لأنه لا نظير له في كلامهم، فوجب أن تكون <<إيا>> هي الضمير، لأنها لها نظير في كلامهم والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير، ولهذا المعنى قلنا إن الكاف والهاء والياء، حروف تبين الحال وتوضح المراد من <<إيا>> .[3]

---

[1]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (مرجع سابق)، ج1، ص82.

[2]- المرجع نفسه، ص82-83.

[3]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف (مرجع سابق)، ج2، 570-571.

الترجيح: ذهب ابن الأنباري إلى أن قول البصريين هو الصحيح معللا ذلك بأن هذه اللواحق هي مثلها مثل الحروف التي هي في أنت وأنتما، وانتن، أنها حروف لمجرد الخطاب، ولا موضع لها من الإعراب.[1]

المسألة الخامسة: الاختلاف في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبني على الاختلاف في أنه اسم أو فعل.[2]

إذا اتصل بفعل ياء المتكلم لحقته لزوما نون تسمى <<نون الوقاية>> وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر .

حيث اختلف في فعل التعجب: هل تلزمه نون الوقاية أم لا ؟

وردت هذه المسألة في باب النكرة والمعرفة فصل نون الوقاية قبل ياء المتكلم .

رأي البصريين: أن أفعل في التعجب هو فعل، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر.

رأي الكوفيين: فقالوا هو اسم ،وعلى هذا فلا تتصل به نون الوقاية لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذي ليس منها في شيء .[3]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف، لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامدا وجب أن يلحق بالأسماء.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير والتصغير من خصائص الأسماء ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه اسم تصح عينه نحو<< أقومه، ولا أبيعه>>.كما تصح العين في الاسم في نحو << هذا أقوم منك، وأبيع منك>> ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تعل عينه بقلبها ألفا .

---

[1]- المرجع السابق، ص575.

[2]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل(مرجع سابق)، ج1، ص91.

[3]- المرجع نفسه، ص90-91.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو<< ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك>> ، و نون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ، ألا ترى أنك تقول في الفعل << أرشدني، أسعدني، أبعدني>> ولا تقول في الاسم << مرشدني>> ولا <<مسعدني>>[1]

الترجيح: والرأي الصحيح حسب الشارح وابن الأنباري هو رأي البصريين ودليلهم على ذلك إنما دخلت هذه النون على الفعل لتقي آخره الكسر ، لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا،... فلما منعوه من الكسر ادخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها ، فلو لم يكن أفعل في التعجب فعلا وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال.[2]

المسألة السادسة: الاختلاف في ما إذا وقع بعد<<ما>>جملة فعلية أو اسمية.[3]

ينقسم الموصول إلى: اسمي،و حرفي والموصولات الحرفية هي خمسة أحرف <<أن>> المصدرية،<<أنَّ>>،<<كي>>،<<ما>>وتكون مصدرية ظرفية وغير ظرفية، و<<لو>

وردت هذه المسألة في باب الموصول فصل اسم الموصول. حيث اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد <<ما>> هذه جملة اسمية مصدرة بحرف مصدري نحو قولهم: لا أفعل ذلك ما أن في السماء نجما ولا اكلمه ما أن حِراءَ مكانه. فقال:

جمهور البصريين: <<أن>> وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف والتقدير على هذا: لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء، وما ثبت كون حِرَاء مكانه. فهو حينئذ من باب وصل <<ما>> المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية ، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال ، والحمل على الأكثر أولى .

وذهب الكوفيون: إلى أنّ <<أن>> وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع أيضا، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف والتقدير على هذا الوجه: لا أفعل كذا ما كون حراء في مكان

---

[1]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف (مرجع سابق)، ج1، ص104-107.

[2]- المرجع نفسه، ص107.

[3]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص113.

ثابت، وما كون نجم في السماء موجود، فهو من باب وصل <<ما>> بالجملة الاسمية، لان ذلك أقل تقديرا .[1]

الترجيح: ذهب المحقق والشارح إلى أن <<ما>> توصل بالجملة الفعلية والجملة الاسمية، لكن في الجملة الاسمية أقل من الجملة الفعلية، أي أجمع بين الرأيين .[2]

المسألة السابعة: الاختلاف في <<أيٌّ>> الموصولة معربة دائما أو مبنية أحيانا.[3]

تكون <<أيّا>> بلفظ واحد للمذكر ، والمؤنث – مفردا كان أو مثنى أو مجموعا – نحو <<أيهم هو قائم >>، ولها أربعة أحوال:

أحدها: أن تضاف ، ويذكر صدر صلتها نحو << يعجبني أيهم هو قائم>>

الثاني: ألا تضاف ، ولا يذكر صدر صلتها ، نحو << يعجبني أي قائم>>

الثالث : ألا تضاف، ويذكر صدر صلتها نحو << يعجبني أي هو قائم>>

الرابع: أن تضاف ، ويحذف صدر الصلة، نحو << يعجبني أيهم قائم>>

وردت هذه المسألة في باب الموصول فصل <<أي>> وصلتها.

فاختلف البصريون والكوفيون في كون <<أي>> الموصولة معربة دائما أو مبنية أحيانا، فكان :

رأي البصريين: أنها تكون موصولة وتأتي مبنية إذا اجتمع فيها أمران ، أحدهما: أن تكون مضافة لفظا والثاني أن يكون صدر صلتها محذوفا، فإذا لم تكن مضافة أصلا، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها فإنها تكون معربة.

رأي الكوفيين: أنها قد تأتي موصولة، ولكنها معربة في الأحوال كلها، أضيفت أو لم تضف، حذف صدر صلتها أو ذكر.[4]

---

[1]- ينظر، المرجع السابق، ص113-114.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص113-114.

[3]- المرجع نفسه، ص131.

[4]- المرجع نفسه، ص131-132.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذي قبله أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال تعالى: << ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا>>[1] (مريم 69).بالنصب.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنها مبنية على الضم وذلك لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال، لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بنيت << من، وما>> لذلك في كل حال، إلا أنهم أعربوها حملا على نظيرها – وهو <<بعض>> - وعلى نقيضها وهو <<كل>> وذلك على خلاف القياس.[2]

الترجيح: ذهب ابن الأنباري وابن عقيل إلى أن قول البصريين هو الصحيح معتمدين على قول الناظم:

أيٌّ كما ، وأُعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف.[3]

المسألة الثامنة: الاختلاف في المواضع التي يحذف فيها العائد على الموصول.[4]

المواضع التي يحذف فيها العائد على الموصول وهو إما أن يكون مرفوعا، أو غيره، فإن كان مرفوعا لم يحذف إلا إذا كان مبتدأ و خبره مفردا:[5] نحو:<< وَهُوَ الذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَه>> (الزخرف 84) و <<أَيُّهُمْ أَشَدُّ >>[6] (مريم 69) فلا تقول: <<جاءني اللذان قام >> ولا << اللذان ضرب>> برفع الأول بالفاعلية، والثاني بالنيابة، بل يقال : << قاما ، وضربا >>.

وأما المبتدأ فيحذف مع أيٌّ وإن لم تطل الصلة كما تقدم من قولك: <<يعجبني أيهم قائم>> ونحوه، ولا يحذف صدر الصلة مع غير <<أيٌّ>>إلا إذا طالت الصلة نحو:<< جاء الذي هو ضارب زيدا >> فيجوز حذف <<هو>>، فتقول:<< جاء الذي ضارب زيدا >> ، ومنه

---

[1]- القران الكريم، سورة مريم، الاية69.

[2]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف (مرجع سابق)، ج2، ص585.

[3]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، (مرجع سابق)، ج1، ص132-133، وابن الأنباري، الإنصاف،ج2، ص586..

[4]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل،(مرجع سابق)، ج1، ص135.

[5]- المرجع نفسه، ص134.

[6]- القران الكريم، سورة الزخرف، الآية84، وسورة مريم، الآية 69.

قولهم: << ما أنا بالذي قائل لك سوءا >>، التقدير << بالذي هو قائل لك سوءا >> فان لم تطل الصلة فالحذف قليل.

وردت هذه المسألة في باب الموصول فصل حذف صدر الصلة، حيث اختلف فيها البصريون والكوفيون، فكان:

رأي البصريين: أنهم ذهبوا إلى جواز حذف هذا العائد المرفوع بالابتداء، إذا كان الموصول أيّا مطلقا، فإن كان الموصول غير أي لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة.

رأي الكوفيين: ذهبوا إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقا، أي سواء أكان الموصول أيا أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل.

فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع، فمن ذلك قراءة يحي بن يعمر: [1]<<تَمَامًا عَلَى الذِي أَحْسَنَ>>[2] (الأنعام 154)، قالوا: التقدير على الذي هو أحسن، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السماك:[3] << إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا>>[4] (البقرة 26)، قالوا: التقدير مثلا الذي هو بعوضة فما فوقها.

الترجيح: حسب قول الشارح الرأي الصحيح هو رأي البصريين، معتمدين على قول الناظم:

وبعضهم أعرب مطلقا، وفي ذا الحذف أيا غير أيٌّ يقتفي

أن يستطل وصلا، وإن لم يستطل فالحذف نزر، وأبوا أن يختزل

إن صلح الباقي لوصل مكمل والحذف عندهم كثير منجلي

في عائد متصل إن انتصب بفعل، أو وصف : كمن نرجو يهب.[5]

---

[1]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (مرجع سابق)، ج1، ص134-135.

[2]- القران الكريم، سورة الأنعام، الاية154.

[3]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل(مرجع سابق)، ج1، ص135.

[4]- القران الكريم، سورة البقرة، الاية26.

[5]- ينظر،ابن عقيل، شرح ابن عقيل(مرجع سابق)، ج1، ص133-134.

المسألة التاسعة: الاختلاف في ألف ولام التمييز أهي زائدة أم غير زائدة؟[1]

تأتي الألف واللام زائدة، وهي في زيادتها على قسمين: لازمة وغير لازمة، الزائدة اللازمة مثل: <<اللات>>. وأما الزائدة الغير لازمة فهي الداخلة اضطرارا على العلم، وكذلك الداخلة اضطرارا على التمييز، "وطبت النفس يا قيس عن عمروا".

وردت هذه المسألة في باب المعرف بأداة التعريف فصل المعرف بـ <<أل>>

وقد اختلف البصريون والكوفيون في كون التمييز نكرة دائما أم يكون معرفة أحيانا، وعليه نشأ الخلاف في كون الألف واللام في التمييز، أهي زائدة أم غير زائدة؟ فكان:

رأي البصريين: أن التمييز لا يكون إلا نكرة فالألف واللام عندهم زائدة.

رأي الكوفيين: أن التمييز يجوز أن يكون معرفة فالألف واللام عندهم غير زائدة.[2]

الترجيح: أيّد ابن عقيل البصريين في قولهم أن التمييز لا يكون إلا نكرة والألف واللام زائدة، معللا ذلك بقول المصنف:

ولا اضطرارا: كبناتِ الأوبرِ كذا <<وطبت النفس يا قيس >> السَّرَى.[3]

المسألة العاشرة: الاختلاف في شروط الوصف الذي يرفع الفاعل الذي يغني عن الخبر[4]

المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر، فمثال الأول: (زيد عاذِرٌ من اعتذر)، ومثال الثاني :<< أسارٍ ذانٍ؟>>

وردت هذه المسألة في باب الابتداء فصل المبتدأ والخبر. حيث كان الخلاف في الوصف الذي يرفع الفاعل الذي يغني عن الخبر، أيعتمد على نفي أو استفهام أم لا ؟ فكان:

رأي البصريين: أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام.

---

[1]- المرجع السابق، ج1، ص148.

[2]- المرجع نفسه، ص145-148.

[3]- المرجع نفسه، ص ن.

[4]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل(مرجع سابق)، ج1، ص156.

رأي الكوفيين: ذهبوا إلى عدم اشتراط ذلك.

أما الكوفيين فاحتجوا بالبيت:

خبيرٌ بنو لهب، فلا تك ملغيا مقالة لِهْبِيٍّ إذا الطير مرّت

ففي <<خبير بنو لهب>> حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام .

أما البصريون فرأوا أن <<خبير>> خبر مقدم، و<<بنو>> مبتدأ مؤخر.[1]

الترجيح: ذهب الشارح والمصنف إلى الأخذ بالرأيين أي أنه يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ بوجود نفي أو استفهام، أو عدم وجودهما، وهذا ما نجده في قول الناظم:

وقس، وكاستفهام النفي، وقد يجوز نحو <<فائز و أولو الرشد>>[2]

المسألة الحادية عشر: الاختلاف في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.[3]

الخبر هو الجزء المكمل للفائدة، وينقسم إلى جملة ومفرد وهذا الأخير بدوره ينقسم إلى جامد ومشتق فأما المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل، نحو:<<زيدٌ منطلِق>> أي: فإن لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيئا نحو :<<هذا مفتاح>>

وأما الجامد فقد اختلف في تحمله للضمير فهناك من رأى أنه يتحمل الضمير مطلقا وهناك من رأى عدم تحمله الضمير إلا إن أوِّل بمشتق .

وردت هذه المسألة في باب الابتداء فصل الخبر المفرد والجملة. وقد ذكر الشارح أن:

الكوفيين: ذهبوا إلى أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا.

أما البصريون: فقالوا: أنه لا يتحمل الضمير إلا إن أوِّل بمشتق .[4]

---

[1]- المرجع السابق، ص153-159.

[2]- المرجع نفسه، ص 153.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص167.

[4]- ينظر، المرجع نفسه، ص163-167.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه يتضمن ضميرا – وإن كان اسما غير صفة – لأنه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أن قولك<<زيد أخوك>> في معنى <<زيد قريبك>>، و<<عمرو غلامك>>في معنى عمروا خادمك، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير فلما كان خبر المبتدأ ها هنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه لا يتضمن ضميرا وذلك لأنه اسم محض (جامد) غير صفة، وإذا كان عاريا عن الوصفية فينبغي أن يكون خاليا عن الضمير، لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابها له ومتضمنا معناه.[1]

الترجيح: وقد أجمع كل من الشارح والمصنف وابن الأنباري على أن رأي البصريين هو الصحيح حيث استدل ابن عقيل بقول الناظم:

والمفرد الجامد فارغ، وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن

وعلل ابن الأنباري ذلك في أن الخبر الجامد لا يشابه الفعل ولم يتضمن لفظه فلم يجز ذلك في نحو : <<أخوك>> و <<غلامك>>[2]

المسألة الثانية عشرة: الاختلاف في إبراز الضمير إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له:[3]

وقد تطرقنا إلى تعريف هذه المسألة سابقا، إلا أن الاختلاف هنا يكمن في إبراز الضمير إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له.

فأما البصريون فقالوا: وجب إبراز الضمير سواء أُمِن اللبس أو لم يؤمن فمثال ما أُمن فيه اللبس: <<زيدٌ هندٌ ضاربُها هو>> ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير <<زيدٌ عمرو ضاربه هو>> فيجب إبراز الضمير في الموضعين عندهم.

[1]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف (مرجع سابق)، ص48-49.

[2]- المرجع نفسه، ص ن.

[3]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل(مرجع سابق)،ج1، ص168.

أما الكوفيون فقالوا: إن أُمن اللبس جاز الأمران كالمثال الأول: وهو << زيد هند ضاربها هو>> فإن شئت أتيت بـ <<هو>> وإن لم تأت به، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني: فإنك لو لم تأتي بالضمير فقلت: <<زيدٌ عمرو ضاربه>> لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا، وأن يكون عمرا، ولما أتيت بالضمير فقلت: <<زيد عمرو ضاربه هو>> تعين أن يكون زيد هو الفاعل.[1]

الترجيح: ذهب الشارح إلى أن قول البصريين هو الأرجح معتمدا على قول المصنف: << وأبرزنه مطلقا >> يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف.[2]

المسألة الثالثة عشر: الاختلاف في تقديم الخبر على المبتدأ:[3]

الأصل في تقديم المبتدأ و تأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف للمعنى في المبتدأ فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذ لم يحصل بذلك لبس أو نحوه على ما سيتبين فنقول: " قائمٌ زيدٌ، وقائمٌ أبوهُ زيدٌ، وأبوهُ منطلقٌ زيدٌ، وفي الدارِ زيدٌ، وعندكَ عمرُو ".

وردت هذه المسألة في باب الابتداء فصل تقديم الخبر وتأخيره حيث كان الخلاف بين البصريين والكوفيين حول تقديم الخبر على المبتدأ.

فكان رأي البصريين: أنه يجوز تأخير الخبر عن المبتدأ.

ورأي الكوفيين: أنه لا يجوز تأخيره.[4]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا انه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: <<قائمٌ زيدٌ>> كان في قائم ضمير زيد؟ وكذلك إذا قلت <<أبوه قائم زيد>>كانت الهاء في أبوه ضمير زيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه.

---

[1]- ينظر، المرجع السابق، ص168-169.

[2]- المرجع نفسه، ص ن.

[3]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل(مرجع سابق)، ج1، ص183.

[4]- المرجع نفسه، ص ن.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيرا في كلام العرب وأشعارهم، فأما من جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في المثل <<في بيته يأتي الحُكم>>... فقد تقدم الضمير في هذا الموضع على الظاهر، لأن التقدير فيه: الحكم يؤتى في بيته، وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

وتقديره: بنو أبنائنا بنونا.

وقال الشماخ:

كلا يوصي طوالة وصل أروى ظنون أن مطرّح الظنون

ووجه الدلالة من هذا البيت هو أن قوله: <<وصل أروى>> مبتدأ، و <<ظنون>> خبره. و<<كلا يوصي طوالة >> ظرف يتعلق << ظنون >> الذي هو خبر المبتدأ وقد تقدم معموله على المبتدأ فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه لما جاز تقديم معمول خبره عليه، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.[1]

الترجيح: ذهب كل من الشارح وابن الأنباري إلى أن ما ذهبت إليه البصرة هو الصحيح، فأما الشارح فاحتج بما أشار إليه الناظم في قوله:

<< وجوزوا التقديم إذ لا ضرر >>.[2]

أما ابن الأنباري فقد علل ذلك بجواز تقديم <<خبر كان>> على اسمها نحو: <<كان قائما زيد>> وإن كان قد قدم فيه ضمير الاسم على ظاهره إلا أنه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير، ولهذا لو فقد هذا التقدير من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير.[3]

[1]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف(مرجع سابق)، ج1، ص56-58.

[2]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل(مرجع سابق)، ج1، ص184.

[3]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف(مرجع سابق)، ج1، ص59.

المسألة الرابعة عشر: الاختلاف في <<إنْ>> النافية أتعمل عمل <<ليس>> أم لا تعمل شيء.[1]

الحروف العاملة عمل<< ليس >> أربعة: << ما >> و << لات >> و<<لا>> و<<إنْ>>، وهذه الأخيرة وقع فيها خلاف فمنهم من رأى أنها تعمل عمل <<ليس>> ومنهم من رأى أنها لا تعمل شيئا.

وردت هذه المسألة في باب الحروف المشبهة بليس فصل ما و لا و لات وإن المشبهات بليس.

ورأي البصريين: من الخلاف الذي سبق ذكره هو: أن << إنْ >> النافية أنها لا تعمل شيئا.

ورأي الكوفيين : أنها تعمل عمل <<ليس>>.

الترجيح: ذهب المحقق والشارح إلى أن رأي الكوفيين هو الصحيح، ودليلهم على ذلك أنه ورد السماع بها في الشعر كثيرا نحو قول الشاعر:

إنْ هو مستوليا على أحد إلا على اضعف المجانين

وقال آخر:

إنْ المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

وكذلك لوروده في النثر في نحو قول أهل العالية: <<إنْ أحد خير من أحد إلا بالعافية>>، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير[2] في الآية الكريمة:<<إِنْ الذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ>>[3](الأعراف 94)

حيث في كل الحالات السابقة أنه ورد الخبر اسما مفردا منصوبا بالفتحة الظاهرة فهي تعمل عمل ليس.

---

[1]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل(مرجع سابق)، ج1، ص252.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص252-253.

[3]- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية94.

المسألة الخامسة عشر: الاختلاف في <<عسى>> أفعل هي أم حرف؟[1]

أفعال المقاربة وهي القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء وهي: <<كاد وأخواتها>> وهي أحد عشر فعلا، ولا خلاف في أنها أفعال إلا <<عسى>> فمنهم من قال أنها فعل ومنهم من قال أنها حرف.

وردت هذه المسألة في باب أفعال المقاربة فصل أفعال المقاربة والرجاء والشروع، فكان:

رأي البصريين: أن <<عسى>> فعل في كل حال سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أو لم يتصل بها واحد منهما.

ورأي الكوفيين: أنها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أو لم يتصل بها احدهما.

الترجيح: ذهب الشارح إلى أن قول البصرة هو الصحيح أي أنها فعل في كل الأحوال بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو: << عسيتُ ، عسيتِ، عسيتُما، عسيتُمْ، عسيتُنّ>> [2]

المسألة السادسة عشر: الاختلاف في عمل <<إنّ >>وأخواتها[3]

إن وأخواتها من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف:<<إنّ>> و<<أنّ>> للتوكيد،و<<كأنّ>>للتشبيه،و<<لكن>>للاستدراك،و<<ليت>>للتمني، و<<لعل>> للترجي والإشفاق. وهذه الحروف تعمل عكس عمل <<كان>> فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها.

وردت هذه المسألة في باب إنّ وأخواتها فصل إنّ وأخواتها. وكان مجرى الخلاف في أنها تعمل في الخبر أم لا، فذهب كل من:

البصريين: إلى أنها عاملة في الجزأين (المبتدأ والخبر) فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها.

---

[1]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل(مرجع سابق)، ج1، ص257.

[2]- المرجع نفسه، ص256-257.

[3]- المرجع نفسه، ص274.

أما الكوفيون: فذهبوا إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول <<إنّ>> وهو خبر للمبتدأ.[1]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أنها لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعا عليه فهي أضعف منه ، لأن الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جاريا على القياس في حط الفروع عن الأصول لأنها لو أعملناه لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن هذه الأحرف تعمل في الخبر، وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل، لأنها أشبهته لفظا ومعنى، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه، الأول: أنها على وزن الفعل، والثاني: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح، والثالث: أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية نحو<<إنني، كأنني>> كما تدخل على الفعل نحو: << أعطاني، أكرمني>> وما أشبه ذلك، والخامس: أنّ فيها معنى الفعل، فمعنى<< إنّ ، أنّ>> حققت، ومعنى <<كأنّ>> شبهت، ومعنى <<لكن>> استدركت، ومعنى<<ليت>> تمنيت، ومعنى <<لعلّ>> ترجيت. فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ، ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول، إلا أن المنصوب هاهنا قدم على المرفوع لأن عمل <<إنّ>> فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع فألزموا الفرع الفرع، أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظا ومعنى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال ، وليست أفعالا ، وعدم التصرف فيها لا

[1]- المرجع السابق، ص273-275.

يدل على الحرفية لأن لنا أفعالا لا تتصرف، نحو:<<نعم، بئس، عسى، ليس، حبذا، وفعل التعجب>>.[1]

الترجيح: ذهب ابن الأنباري إلى أن رأي البصريين هو الأصح، لأنهم يقيسون على ما جاء في كلام العرب. لأن ليس في كلامهم عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع، فما ذهبوا إليه الكوفيين يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز، فوجب أن تعمل في الخبر كما عملت في الاسم النصب.[2]

المسألة السابعة عشر: الاختلاف في فتح وكسر<<إنّ>> بعد القسم[3]

يشير ابن مالك إلى جواز فتح<<إنّ>> وكسرها بعد القسم، إذا لم يكن في خبرها اللام، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية، والفعل فيها ملفوظ به، نحو: << حلفت إنّ زيدا قائم >> أو غير ملفوظ به، نحو: << والله إن زيدا قائم >>، أو اسمية نحو: << لعمرك إن زيدا قائم>>.

وردت هذه المسألة في باب إن وأخواتها فصل إن وأخواتها.وقد ظهر خلاف بين البصريين والكوفيين في هذا ، حيث ذهب:

البصريون: إلى عدم جواز فتح الهمزة ويوجبون كسرها.

أما الكوفيون: فيجيزون فيها الوجهين.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أن جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع عن العرب.[4]

الترجيح: أجمع كل من الناظم والشارح والمحقق على أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الأرجح، بشرط ذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام.[5]

---

[1]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف(مرجع سابق)، ج1، ص244-245.
[2]- المرجع نفسه، ص150.
[3]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل(مرجع سابق)، ج1، ص285.
[4]- المرجع نفسه، ص ن.
[5]- المرجع نفسه، ص285.

المسألة الثامنة عشر: الاختلاف في ضمير الفصل[1]

سمي<<ضمير الفصل>> بهذا الاسم لأنه يفصل بين الخبر والصفة، نحو: <<زيد هو القائم>> فلو لم تأت بـ<<هو>> لاحتمل أن يكون <<القائم>> صفة لزيد، وأن يكون خبرا عنه، فلما أتيت بـ <<هو>> تعين أن يكون <<القائم >> خبرا عن زيد.

وردت هذه المسألة في باب إنّ وأخواتها فصل إنّ وأخواتها. وقد ظهر خلاف في هذه المسألة من حيث تسمية << ضمير الفصل>> وإعرابه، فكان:

رأي البصريين: ذهبوا إلى تسميته بـ <<ضمير الفصل>> لأنه يفصل بين الخبر والصفة، ولا محل له من الإعراب.

أما الكوفيون: فيسمونه << عمادًا>> ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد، وله محل من الإعراب، فذهب بعضهم أن محله محل الاسم الذي قبله، وذهب بعضهم أن محله محل ما بعده.[2]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله، فنزل منزله النفس إذا كانت توكيدا، وكما أنك إذا قلت : << جاءني زيد نفسه >> كان نفسه تابعا لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت <<زيد هو العاقل>> يجب أن يكون تابعا في إعرابه.

وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أنه لا موضع له من الإعراب، لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمي فصلا، كما تدخل الكاف للخطاب في << ذلك ، وتلك>> وتثنى وتجمع وحظ لها في الإعراب و <<ما>> للتوكيد ولا حظ لها في الإعراب، فكذلك ها هنا.[3]

---

[1]- المرجع السابق، ص294.

[2]- المرجع نفسه، ص294.

[3]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف(مرجع سابق)، ج2، ص579

الترجيح: ذهب ابن الأنباري إلى أن قول البصريون هو الصحيح، والدليل على ذلك جوابه عن كلمات الكوفيين حين قال: أما قولهم :<< أنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس في قولهم جاءني زيد نفسه>> قلنا: هذا باطل، لأن المكني لا يكون تأكيدا للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه.

وأما قولهم: <<أنه مع ما بعده كالشيء الواحد>> قلنا: هذا باطل أيضا لأنه لا تعلق له بما بعده، لأنه كناية عما قبله، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد.[1]

المسألة التاسعة عشر: الاختلاف في إلغاء إعمال<<ظن وأخواتها>> إن تقدمت[2]

القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء وهو<<ظن وأخواتها>>وتنقسم إلى قسمين أحدهما: أفعال القلوب والثاني : أفعال التحويل.

فأما أفعال القلوب<< رأى، عَلِم ، وجد، درى، تعلم>> تدل على اليقين، أما << خالَ، ظن، حسِب، زعم، عَدَّ، حجا، جعل، هب>> تدل على الرجحان.

أما أفعال التحويل فهي: << صيّر، جعل، وهب، تخذ، اتخذ، ترك، رد>>

وردت هذه المسألة في باب ظن وأخواتها فصل ظن وأخواتها، حيث كان مجرى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول امتناع إلغاء عملها وجوازه، فكان:

رأي البصريين: أنها إذا تقدمت امتنع الإلغاء.

رأي الكوفيين: ذهبوا إلى جواز الإلغاء.

أما البصريون فاحتجوا بان قالوا: فإن جاء من لسان العرب ما يهم إلغائها متقدمة أوّل على <<إضمار ضمير الشأن>> كقوله:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما أخال لدينا منك تنويل

فالتقدير<< وما أخاله لدينا منك تنويل>>، فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول الأول، و<<لدينا منك تنويل>> جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا إلغاء.

---

[1]- المرجع السابق، ص579-580.

[2]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل(مرجع سابق)، ج2، ص36.

الترجيح: والصحيح هو ما ذهب إليه الكوفيون والدليل على ذلك قول الناظم<<و جوز الإلغاء>> لينبه على أن الإلغاء ليس بلازم بل هو جائز، فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال.[1]

المسألة العشرون: الاختلاف في تقديم الفاعل[2]

الفاعل: هو الاسم المسند إليه فعلا، على طريقة فعل أو شبهه وحكمه الرفع

وردت هذه المسألة في باب الفاعل فصل الفاعل، وكان الخلاف بين البصريين والكوفيين حول تقديم الفاعل أيجوز أم لا ؟

رأي البصريين: أنه لا يجوز تقديمه على رافعه.

رأي الكوفيين: أنه يجوز تقديمه على رافعه.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أنه ورد التقديم في كلام العرب، نحو:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

فأعربوا <<مشى>> فاعل تقدم على عامله – وهو وئيدا الآتي –

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين، أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله. ثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت <<زيد قام>> – وكان تقديم الفاعل جائزا – لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل وقام حينئذ خالٍ من الضمير؟ ولا شك أن بين الحالتين فرقا، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجمله المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد.

الترجيح: ذهب الشارح إلى أن ما ذهب إليه البصريون هو الصحيح ، مستدلا بقول الناظم:

وبعد فعل فاعل، فإن ظهر فهو، وإلا فضمير استتر[1]

[1]- المرجع السابق، ص20-36.
[2]- المرجع نفسه، ص55.

المسألة الواحدة والعشرون: الاختلاف في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد <<إنْ>> و <<إذا>> الشرطيتين[2]

من المواضع التي يحذف فيها الفعل وجوبا، أن تكون الجملة تشتمل على<<إنْ>>أو <<إذا>> الشرطيتين، ومنه فإن الاسم المرفوع الواقع بعدهما مرفوع بفعل محذوف وجوبا.

وردت هذه المسألة في باب الفاعل فصل حذف الفعل جوازا ووجوبا، وكان الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة حول الاسم المرفوع الذي يأتي بعد<<إنْ>>و<<إذا>> الشرطيتين، أيكون فاعلا يفسره الفعل المذكور بعده أم يكون فاعلا بنفس الفعل المذكور بعده؟ فكان:

رأي البصريين: أن الاسم المرفوع بعد إنْ و إذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده.

رأي الكوفيين: أن هذا الاسم المرفوع بعد إن و إذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسره.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم.[3]

الترجيح: والرأي الأرجح هو رأي البصريين، وذلك حسب ما ذهب إليه ابن عقيل مستدلا[4] بقوله تعالى:<< إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ>>[5] (الانشقاق 1) ف (السماء)فاعل بفعل محذوف ، والتقدير <<إذا انشقت السماء انشقت>>

---

[1]- المرجع السابق، ص 55-56.
[2]- المرجع نفسه ، ص62.
[3]- المرجع نفسه ، ص62.
[4]- المرجع نفسه، ص ن.
[5]- القرآن الكريم، سورة الانشقاق، الآية1.

المسألة الثانية والعشرون: الاختلاف في الفعل المسند إلى الأشياء التي تدل على معنى الجمع[1]

الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء: الأول: اسم الجمع نحو: قوم ورهط ونسوة، والثاني: اسم الجنس الجمعي نحو: وروم و زنج و كلم ، والثالث: جمع التكسير لمذكر نحو:رجال و زيود، والرابع: جمع التكسير لمؤنث نحو: هنود و ضوارب، والخامس: جمع المذكر السالم نحو: الزيدين، والمؤمنين و البنين، والسادس: جمع المؤنث السالم نحو: الهندات و المؤمنات و البنات.

وردت هذه المسألة في باب الفاعل فصل الفاعل، حيث كان الاختلاف فيها حول الفعل المسند إلى هذه الأشياء، فذهب كل من:

الكوفيين: انه يجوز في كل فعل أسند إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثا وأن يؤتى به مذكرا.

البصريين:أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع، وهي: اسم الجمع، اسم الجنس الجمعي، و جمع التكسير لمذكر، وجمع التكسير لمؤنث، وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى، فيؤتى بفعله خاليا من علامة التأنيث، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، فيؤتى بفعله مقترنا بعلامة التأنيث فتقول على هذا : جاء القوم ، و جاءت القوم،[2] وفي الكتاب العزيز <<وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي المدِينَةِ >>[3] (يوسف 30)

وتقول : زحف الروم، وزحفت الروم، وفي الكتاب الكريم : << غُلِبَتِ الرُّوم>> (الروم 2) ، وتقول: جاء الرجال، وجاءت الرجال، وتقول: جاء الهنود، وجاءت الهنود، وتقول: جاء الزينبات، وجاءت الزينبات،[4] وفي التنزيل: << إِذَا جَاءَكَ المؤْمِنَاتُ >>[1] (الممتحنة 12)

---

[1]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (مرجع سابق)،ج2، ص67.
[2]- المرجع نفسه، ص67-68.
[3]- القرآن الكريم، سورة يوسف، الاية 30.
[4]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (مرجع سابق)،ج2، ص68

وقال عبدة ابن الطيب من قصيدة له:

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون إلي ثم تصدعوا

وتقول جاء الزيدون، وجاءت الزيدون،[2] وفي التنزيل: << آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيل >>[3] (يونس90)

وقال قريط بن أنيف أحد شعراء الحماسة:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

الترجيح: ذهب الشارح إلى أن كلا الرأيين فاسد وأنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع إلا نوعا واحدا وهو جمع مذكر السالم، فانه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه التذكير. مستدلا بقول الناظم:

والتاء من جمع – سوى السالم من مذكر – كالتاء مع إحدى اللبن

أي أنه لم يستثني إلا السالم من جمع المذكر.[4]

المسألة الثالثة والعشرون: الاختلاف في إقامة المفعول به مقام الفاعل بعد الفعل المبني للمجهول[5]

النائب عن الفاعل وهو أن يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل: من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه.[6]

وردت هذه المسألة في باب نائب الفاعل فصل نائب الفاعل، حيث اختلف كل من البصريين والكوفيين حول إقامة المفعول به مقام الفاعل، أيجوز إقامة غيره مع وجوده أم لا؟، فكان:

رأي البصريين: أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله: مفعول به، ومصدر، وظرف، وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، فتقول ضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير في داره، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول.

---

[1]- القرآن الكريم، سورة الممتحنة، الاية12.
[2]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (مرجع سابق)،ج2، ص68.
[3]- القرآن الكريم، سورة يونس، الآية90.
[4]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (مرجع سابق)،ج2، ص68.
[5]- المرجع نفسه، ص89.
[6]- المرجع نفسه، ص81.

رأي الكوفيين: أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر فتقول:<<ضُربَ ضَربٌ شديدٌ زيدًا، ضُربَ زيدًا ضَربٌ شديدٌ>> وكذلك في الباقي واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر << لِيُجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُون >>

الترجيح: القول الراجح هو قول البصريون، وذلك حسب ما جاء في قول الناظم:

ولا ينوب بعض هذي ، إن وجد في اللفظ مفعول به، وقد يرد[1]

المسألة الرابعة والعشرون: الاختلاف في أولى العاملين بالعمل في التنازع[2]

التنازع عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو:<<ضربتُ وأكرمتُ زيدًا >> فكل واحد من <<ضربتُ>> و<<أكرمتُ>> يطلب <<زيدًا>> بالمفعولية ويعمل في الاسم الظاهر أحد العاملين والآخر يُهمل عنه ويعمل في ضميره.

وردت هذه المسألة في باب التنازع في العمل فصل ضابط التنازع، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك في الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما:

فذهب البصريون: إلى أن الثاني أولى به لقربه منه.

وذهب الكوفيون: إلى أن الأول أولى به لتقدمه.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا أن إعمال ثاني العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حجج:

الأولى: أنه أقرب إلى المعمول

الثانية: أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل – وهو المتقدم – ومعموله – وهو الاسم الظاهر–بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب للضرورة التي ألجأت إليه، فهو خلاف الأصل على الأقل.

الثالثة: أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف عليه الجملة الأولى – وهي جملة العامل الأول مع معموله – قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل.

---

[1]- المرجع السابق، ص88-89.

[2]- المرجع نفسه، ص116.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:أن إعمال الأول أولى من الثاني وذلك لعلتين:

الأولى: أنه أسبق وأقدم ذكرا.

الثانية: أنه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضمر ضميرا في العامل الأول منهما، فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز عندهم.

الترجيح: ذهب المحقق إلى جواز العمل بكلا الرأيين لأنه يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني كما في قولك ضربت بل أكرمت زيدا، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما في قولك: لا أكرمت ولا قدمت زيدا.[1]

المسألة الخامسة والعشرون:الاختلاف في مفعول الفعل المهمل، أيأتي ظاهرا أم مضمرا؟[2]

لقد سبق وأن عرفنا التنازع في المسألة السابقة. وهذا خلاف آخر في هذا الباب حول: أيأتي مفعول الفعل المهمل ظاهرا أم مضمرا ؟ فكان:

رأي البصريين: أنه يأتي ظاهرا.

رأي الكوفيين: أنه يجوز الإضمار مع مراعاة جانب المخبر عنه. وأنه يجوز الحذف كذلك، فنقول: << أظن ويظناني إياه زيدا وعمرا أخوين >>، << أظن ويظناني زيدا وعمرا اخوين >>.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أن الدليل على أنه يأتي ظاهرا لكون هذا المفعول خبرا في الأصل عما لا يطابق المفسر، نحو:<<أظن ويظناني زيدا وعمرا اخوين>> ف <<زيدا>>: مفعول أول لـ أظن، و<<عمرا>> معطوف عليه، و<<أخوين>>: مفعول ثانٍ لـ أظن، و الياء مفعول أول لـ يظناني، فيحتاج إلى مفعول ثان، فلو أتيت به ضميرا فقلت: << أظن ويظناني إياه زيدا وعمرا اخوين، لكان <<اياه>> مطابقا للياء، في انهما مفردان، ولكن لا يطابق ما يعودعليه وهو <<اخوين>> لأنه مفرد، و<<أخوين>>مثنى ، فتفوت مطابقة المفسِّر للمفسَّر، وذلك لا يجوز>>

[1]- المرجع السابق، ص116-118.
[2]- المرجع نفسه، ص124.

وإذا قلت:<<أظن ويظناني إياهما زيدا وعمرا أخوين>> حصلت مطابقة المفسِّر للمفسَّر، وذلك لكون <<إياهما>> مثنى و<<أخوين>>كذلك، ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو مبتدأ في الأصل، لكون المفعول الأول مفردا، وهو الياء، والمفعول الثاني غير مفرد وهو <<إياهما>> ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ، فلما تعذرت (المطابقة) مع الإضمار وجب الإظهار، فتقول:<< أظن ويظناني أخا زيدا وعمرا أخوين>>، <<فزيدا وعمرا أخوين>>مفعولا أظن، والياء مفعول يظنان الأول، و<<أخا>> مفعوله الثاني. وفي رأيهم أن هذه المسألة –حينئذ– ليست من باب التنازع، لأن كلا من العاملين عمل في ظاهر.[1]

الترجيح: ورأي البصريين هو الأرجح، وذلك حسب ما ذهب إليه الشارح ودليله على ذلك قول الناظم:

وأظهر إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسِّرَا

أي يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرا إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسره، لكونه خبرا في الأصل عما لا يطابق المفسر،كما إذا كان في الأصل خبرا عن مفرد ومفسره مثنى.[2]

المسألة السادسة والعشرون: الاختلاف في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر[3]

الفعل يدل على شيئين هما:الحدث والزمان، أما المصدر فهو أحد مدلولي الفعل، وهو اسم الحدث وردت هذه المسألة في باب المفعول المطلق، فكان الخلاف حول أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر.

رأي البصريين: أن المصدر أصل والفعل والأصل مشتقان منه.

رأي الكوفيين: أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه.[4]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله.

[1]- المرجع السابق، ص 123-124.
[2]- المرجع نفسه، ص123.
[3]- المرجع نفسه، ص126.
[4]- المرجع نفسه، ص125-126.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر، ألا ترى أنك تقول:<<ضربتُ ضربًا>> فتنصب ضربا بضربت؟ فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ولا شك أن رتبة المؤَكَّد قبل رتبة المؤَكِّد، فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع. والذي يؤيد ذلك أننا نجد أفعالا لا مصادر لها خصوصا على أصلكم وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا، فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال، لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل. وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها، لا اختصاص له بزمان دون زمان، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعين الأزمنة، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماض، حاضر ومستقبل، لأن الأزمنة ثلاثة ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة، فدل على أن المصدر أصل للفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث، والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.[1]

الترجيح: ذهب ابن عقيل إلى أن مذهب البصريين هو الصحيح، ودليله على ذلك أن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل بالنسبة إلى المصدر كذلك، لأنه يدل على المصدر والزمان.[2] وكذلك

[1]- ينظر،ابن الأنباري، الإنصاف، (مرجع سابق)، ج1، ص190-191.
[2]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (مرجع سابق)،ج2، ص126.

تبعه ابن الأنباري وذلك من خلال جوابه على الكوفيين وإبطاله لحججهم.[1]

المسألة السابعة والعشرون: الاختلاف في إعراب المستثنى بـ <<إلا>> [2]

حكم المستثنى بـ<<إلا>>النصب، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متصلا أو منقطعا، والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بعضا مما قبله، وبالمنقطع: ألا يكون بعضا مما قبله.

وردت هذه المسألة في باب الاستثناء فصل حكم المستثنى بعد <<إلا>> وبيان الناصب له. حيث كان الخلاف بين البصريين والكوفيين حول إعراب المستثنى المتصل والمشتمل على نفي أو شبهه، فذهب:

البصريون: إلى أنه بدل بعض من كل، لأنه على نية تكرار العامل.

أما الكوفيون: فقالوا أنه عطف، و إلا حرف عطف لأنه مخالف للأول، والمخالفة لا تكون في البدل وتكون في العطف بـ بل ولا ولكن. وأُجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى.

الترجيح: ذهب ابن عقيل إلى أن رأي البصريين هو الصحيح ودليله على ذلك قول الناظم:

<<وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل>>[3]

المسألة الثامنة والعشرون: الاختلاف في<<سوى>>أتكون اسما أو تلزم الظرفية؟[4]

هناك ألفاظ تستعمل بمعنى <<إلا>> – في الدلالة على الاستثناء – منها ما هو فعل، ومنها ما يكون فعلا وحرفا، ومنها ما هو اسم نحو: << سُوى، سِوى، سَواءً>>.

وردت هذه المسألة في باب الاستثناء فصل حكم المستثنى بغير وسوى، وحكم<<غير>>نفسا. فكان الخلاف في هذه المسألة في هل تكون<< سوى >> بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية أو تكون اسما؟

ذهب البصريون: إلى أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية.

---

[1]- ينظر،ابن الأنباري، الإنصاف، (مرجع سابق)، ج1، ص190-196.
[2]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (مرجع سابق)،ج2، ص158
[3]- المرجع نفسه، ص155-158.
[4]- المرجع نفسه، ص171.

ذهب الكوفيون: إلى أنها تأتي ظرفا أحيانا، وتأتي اسما متأثرا بالعوامل أحيانا أخرى.[1]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها تكون اسما بمنزلة <<غير>> ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض.

نحو قول الشاعر:

ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منّا ولا من سِوَائِناَ

فأدخل عليها حرف الخفض، وقال الشاعر :

تجانفُ عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسرائكا

فأدخل عليها لام الخفض فدل على أنها لا تلزم الظرفية.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفا، نحو قولهم<<مررت بالذي سواك>>فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها بخلاف غير، ونحو قولهم<<مررت برجل مكانك>>، أي : يغني غناءك ويسد مسدك.[2]

الترجيح: ذهب ابن مالك إلى أن رأي الكوفيين هو الصحيح، والدليل على ذلك هو قوله :

ولِسَوى وسُوى سَواء اجعلا على الأصح ما لغير جُعلا[3]

وتبعه ابن الأنباري والدليل على ذلك تأييده لرأيهم وقوله أنه يجوز أن تخرج على الظرفية في ضرورة الشعر، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسما بمنزلة غير في حال الضرورة لأنها في معنى غير.[4]

المسألة التاسعة والعشرون: الاختلاف في إعراب المصدر المنكر:[5]

عرف ابن مالك الحال بأنه: الوصف، الفضلة، المنتصب، للدلالة على هيئة ومن صوره أنه يقع مصدرا منكرا .[6]

---

[1]- المرجع السابق، ص166-171.
[2]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف (مرجع سابق)، ج1، ص239-240.
[3]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (مرجع سابق)،ج2، ص167.
[4]- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف (مرجع سابق)، ج1، ص241-242.
[5]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (مرجع سابق)،ج2، ص187.
[6]- المرجع نفسه، ص179.

وردت هذه المسألة في باب الحال فصل قد تقع الحال مصدرا منكرا. حيث كان الخلاف حول إعراب المصدر المنكر، فذهب:

البصريون: إلى أن هذا المصدر نفسه حال، وأنه على التأويل بالوصف المناسب.

أما الكوفيون: فذهبوا إلى أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وعامله هو نفس الفعل المتقدم في الكلام، ونظير ذلك قولهم: أحببته مقة، وشنئته بغضا.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أن المصدر قد وقع خبرا في كلام العرب في نحو قولهم: زيدٌ عدْلٌ، ورضا، وصوم، وفطر، كما وقع نعتا كذلك، والخبر والنعت أخوا الحال، وأيضا فإن المصدر والوصف يتقارضان في الكلام، فيقع كل منهما موقع الآخر فيقع الوصف مفعولا مطلقا، والأصل فيه المصدر، نحو قولهم: قم قائما وسرت أشد السير، وتأدبت أكمل التأدب، ويقع المصدر خبرا ونعتا، والأصل في الموضعين للوصف.

الترجيح: ذهب ابن عقيل إلى أن رأي البصريين هو الصحيح. ويكون في حال مخالفة الأصل، أي إذا كان الحال لا يدل على صاحب المعنى. لأن الحال يحق أن يكون وصفا أي يدل على معنى وصاحبه.[1]

[1]- المرجع نفسه، ص187.

وفي ختام هذا الفصل الذي تمت فيه دراسة مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في شرح ابن عقيل بالاستناد على كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. حيث تعرضنا في دراستنا إلى المسائل المذكورة في الجزأين الأول والثاني أما المسائل الموجودة في الجزأين الثالث والرابع والتي لم نتطرق إلى دراستها لأننا غير معنيين بها وهي كالتالي:

1- الاختلاف في حرف الجر <<من>> أيأتي لابتداء الغاية في الزمان أم لا.

2- الاختلاف في<<إذا> أتلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية أم الجملة الاسمية.

3- الاختلاف في الألف المحذوفة في مصدر الفعل غير الثلاثي المعتل أهي زائدة أم منقلبة على حركة العين؟

4- الاختلاف في إعراب <<غدوة>> بعد <<لدن>>.

5- الاختلاف في حذف ما أضيف إليه <<قبل>>.

6- الاختلاف في أيجوز توكيد النكرة أم لا؟

7- الاختلاف في واو العطف أهي لمطلق الجمع أو للترتيب.

8- الاختلاف في الضمير المجرور أيجوز أن يعطف عليه بإعادة الجار له أم لا؟

9- الاختلاف في عمل<<أن>>المصدرية المحذوفة أتعمل في الفعل المضارع أم لا؟

10-الاختلاف في إعراب العدد المركب.

11- الاختلاف في استعمال فاعل العدد المركب للدلالة على الأقل مساوي للأكثر.

12- الاختلاف في جواز مد المقصور.

13- الاختلاف في فائدة التعظيم في التصغير.

14- الاختلاف في أيجوز الوقف بالنقل أم لا يجوز.

15- الاختلاف في حذف العين من المضارع المضاعف الثلاثي أمطرد أم غير مطرد.

ومن خلال المسائل التي قمنا بدراستها تبين لنا أن:

الترجيح للبصرة كان في واحد وعشرين مسألة من أصل تسع وعشرين أي بنسة 72.41% وللكوفة في أربع مسائل من أصل تسع وعشرين مسألة أي بنسبة 13.79%، وجمع بينهما في ثلاث مسائل من تسع وعشرين مسألة. وخالفوهما في مسألة واحدة من تسع وعشرين مسألة أي اعتمدوا في الترجيح فيها على مذهب آخر.

ومنه نخلص إلى أن الحركة العلمية في ذلك العصر وصلت أوجّها في الاهتمام بالنحو مما أدى إلى نشوء خلافات بين المذاهب النحوية واختلاف الآراء بينهم في إصدار الأحكام وسن القواعد، إلا أن الترجيح أكثر للمدرسة البصرية يوحي لنا أنها كانت مدرسة مزدهرة نشطة، ذات مكانة مرموقة وأصالة معروفة في هذا المجال لكونها كانت الأقدم فهي الأصل في نشأة النحو.

خاتمة:

وفي ختام هذا العرض المعنون بـ: مسائل الاختلاف بين البصريين والكوفيين في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (الجزءان الأول والثاني) الذي قمنا فيه بالتحليل والمناقشة لحقيقة المدرستين النحويتين ، البصرة والكوفة وقضية الخلاف النحوي بينهما بغية استكشاف حقيقة أمر الخلاف وفق منهج علمي موضوعي يقوم على استقراء مسائل الخلاف في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومقولات وآراء علمائهما وجهودهم في هذا المجال.حيث توصلنا به إلى عرض جملة من النتائج التي أسفرت عنها دراستنا والتي حاولنا جاهدين أن تكون دونما إطناب ممل ولا اختصار مخل والله نسأل التوفيق والسداد.

وقد تعددت مدارس النحو العربي واتجاهاته إلا أن أكثرها شهرة المدرسة البصرية والكوفية وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة:

1- أن النحو بصورته المعروفة نشأ بصريا وتطور بصريا.

2- أن المصطلحات النحوية البصرية هي التي اشتهرت بين أغلب النحاة حتى عصرنا الحاضر.

3- اعتمدت البصرة في القياس على المطرد وكثرة الاستعمال من كلام العرب، وكانت ترفض الشاذ مما جاء فيه.

4- كانت الكوفة منشغلة في الدراسات الفقهية وعلومها عن النحو، لذا تأخر ظهوره بها.

5- لم يشع استعمال المصطلحات النحوية الكوفية بين النحاة إلا القليل منها.

6- اعتمدت الكوفة في القياس على المطرد والشاذ.

7- الاختلاف في الخصائص النحوية بين المدرستين أدى إلى ظهور وتعمق الخلاف بينهما.

8- كتاب الإنصاف لابن الأنباري عد من أحسن وأشهر الكتب التي تناولت الخلاف وأنصفت فيه.

9- كتاب شرح ابن عقيل من أهم الكتب أيضا التي تناولت الخلاف ورجحت فيه.

10- كان شرح ابن عقيل من أهم وأجود شروح ألفية ابن مالك حيث تميز بالاعتدال والتفصيل، وظل هذا الشرح هو الأساس في تدريس النحو العربي قديما وحديثا.

11- ألفية ابن مالك من المنظومات المشهورة والمهمة ذات مكانة والتي احتلت الصدارة عن سواها.

12- كان للألفية دور كبير في تيسير الدرس النحوي للمعلم والمتعلم.

خاتمة:

13- من خلال دراستنا للمسائل الخلافية بين المدرستين توصلنا إلى أن الترجيح فيها كان للبصرة أكثر من الكوفة، وهذا لأن حججها كانت أقوى وأعمق، وقد قل الجمع بينهما.

ومن خلال ما توصلنا إليه من نتائج أثبتت لنا الفكرة القائلة بأن العلماء والنحاة يعتمدون على النحو البصري أكثر ويميلون له في بحوثهم النحوية واستخلاص قواعدهم وتخليهم على نحو الكوفة والأخذ منه إلا شيئا يسيرا.

حيث دراسة هذه المسائل الخلافية أدت إلى تيسير دراسة النحو العربي ووضحت أي المدرستين على صواب وأيهما نتبع في تطبيق القواعد النحوية والعمل بها في دراساتنا.

وفي الأخير نرجو من الباحثين في مجال النحو أن يطلعوا على هذه المسائل والاستفادة منها في حياتهم العملية.

ونأمل في الختام أن يكون هذا البحث قد أضاف ولو شيئا قليلا عما درسه السابقون في هذا المجال، وأن نكون قد استفدنا وأفدنا.

كما نأمل أن نكون قد وفينا في دراسة جوانب هذا الموضوع، والحمد لله أولا وأخرا، وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

1- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ط6، القاهرة: عالم الكتب 1988م.

2- أمين القضاة، مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري، ط1، لبنان، بيروت: دار ابن حزم، 1419هـ/1998م.

3- ابن الأنباري أبي البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ط1، تح: جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة: مكتبة الخانجي، دت.

4- ابن الأنباري أبي البركات، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، دط، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دت.

5- ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دط، بيروت: المكتبة العصرية، ج1، 1427هـ/2006م.

6- الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، أسرار العربية، ط1، تح: محمد حسين شمس الدين، لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م.

7- الأنصاري أبي جعفر أحمد بن علي، كتاب الإقناع في القراءات السبع، ط1، تح: عبد المجيد قطامش، دمشق: دار الفكر، 1403هـ، ج1.

8- البعلبكي منير، معجم أعلام المورد، ط1، بيروت: دار العلم للملايين، 1992م.

9- حسني عبد الجليل يوسف، تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو، ط2، القاهرة: مؤسسة المختار، 1424هـ/2003م.

10- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3، الأردن، دار الأمل، 1422هـ/2001م.

11- رواي صلاح، النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، دط، القاهرة: دار غريب، 2003م.

12- الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين،ط2، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف، دت.

13- الزبيدي محمد مرتضى الحسين، تاج العروس من جواهر القاموس، دط، تح: مصطفى حجازي، الكويت: مطبعة حكومة كويت، 1408هـ/1987م.

14- السامرائي إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط1، عمان: دار الفكر، 1987م.

15- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7، القاهرة: دار المعارف، دت.

16- صالح بلعيد، في أصول النحو، دط، الجزائر: دار هومة، 2012م.

17- صالح بلعيد، ألفية ابن مالك في الميزان، دط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995م.

18- الطنطاوي محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، القاهرة: دار المعارف، دت.

19- عبد الله بن صالح فوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دط، دار مسلم، ج1.

20- عبده ألراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دط، بيروت: دار النهضة العربية، 1980م.

21- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط2، لبنان: دار الكتب العلمية، تح: إميل بديع يعقوب، ج1، 1426هـ/2005م.

22- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ط2، تح: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع، 2009م.

23- ابن مالك الأندلسي محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دط، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، دت.

24- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 1425هـ/ 2004م.

25- محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ط1، القاهرة: دار السلام، 1427هـ/2006م.

26- محمود قدوم، مدرسة البصرة النحوية، دط، موقع الألوكة، دت.

27- منتدى أهل الحديث، 24-02-2016، 13:33.

28- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دط، بيروت: دار صادر،ج4.

29- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، مصر: مطبعة مصطفى الباجي الحلبي وأولاده 1377هـ/ 1958م.

30- نبيل دادوة، مسائل في النحو العربي بين مدرسة الكوفة والبصرة، دط، قسنطينة: مكتبة نوميديا، 2010م.

31- ياقوت الحموي شهاب الدين، معجم البلدان، دط، بيروت: دار صادر، 1397هـ/1977م.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

مقدمة .....أ

الفصل الأول: لمحة عن مدرستي البصرة والكوفة.....4-21

تمهيد:.....5

1- مدرسة البصرة (تعريفها، نشأتها، خصائصها، أهم أعلامها).....6

2- مدرسة الكوفة (تعريفها، نشأتها، خصائصها، أهم أعلامها).....10

3- الاختلاف بين المدرستين وكتاب الإنصاف.....13

3-1- الاختلاف بين المدرستين (عوامله، أصوله).....13

3-2- كتاب الإنصاف (التعريف بصاحب الكتاب، التعريف بالكتاب).....15

خلاصة.....25

الفصل الثاني: لمحة على ألفية ابن مالك وشرح ابن عقيل عليها.....27-40

تمهيد:.....27

1- ألفية ابن مالك.....28

1-1- التعريف بابن مالك.....28

1-2- الألفية (التعريف بها، شروحها و قيمتها، مميزاتها).....30

2- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك.....35

2-1 التعريف بابن عقيل.....35

2-2- التعريف بكتاب شرح ابن عقيل.....37

2-3- مضمون الكتاب.....38

3- نبذة عن حياة محمد محي الدين عبد الحميد.....38

خلاصة.....40

الفصل الثالث: دراسة مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.....42-76

تمهيد:.....42

المسألة الأولى: الاختلاف في الأصل في الفعل أهو البناء آم الإعراب؟.....43

المسألة الثانية: الاختلاف في كون فعل الأمر معرب أم مبني؟.....43

المسألة الثالثة: الاختلاف في إعراب الأسماء الستة. 45

المسألة الرابعة:الاختلاف في اللواحق التي بعد<< إيا>>.....47

المسألة الخامسة: الاختلاف في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبني على الاختلاف بأنه اسم أو فعل.....48

المسألة السادسة: الاختلاف في ما إذا وقع بعد <<ما>> جملة فعلية أو اسمية.....49

المسألة السابعة: الاختلاف في <<أيُّ>> الموصولة معربة دائما أو مبنية أحيانا.....50

المسألة الثامنة: الاختلاف في المواضع التي يحذف فيها العائد على الموصول 51

المسألة التاسعة: الاختلاف في ألف ولام التمييز أهي زائدة أم غير زائدة؟.....53

المسألة العاشرة: الاختلاف في شروط الوصف الذي يرفع الفاعل الذي يغني عن الخبر.....53
المسألة الحادية عشر: الاختلاف في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.....54
المسألة الثانية عشرة: الاختلاف في إبراز الضمير إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له.....55
المسألة الثالثة عشر: الاختلاف في تقديم الخبر على المبتدأ.....56
المسألة الرابعة عشر: الاختلاف في <<إن>> النافية أتعمل عمل<<ليس>>أم لا تعمل شيء.....57
المسألة الخامسة عشر: الاختلاف في <<عسى>> افعل هي أم حرف؟.....58
المسألة السادسة عشر: الاختلاف في عمل <<إنّ >>وأخواتها.....59
المسألة السابعة عشر: الاختلاف في فتح وكسر<<إنّ>> بعد القسم.....60
المسألة الثامنة عشر: الاختلاف في ضمير الفصل.....61
المسألة التاسعة عشر: الاختلاف في إلغاء إعمال <<ظن وأخواتها>> إن تقدمت.....62
المسألة العشرون: الاختلاف في تقديم الفاعل.....63
المسألة الواحدة والعشرون: الاختلاف في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد<<إن>> و<<إذا>> الشرطيتين..64
المسألة الثانية والعشرون: الاختلاف في الفعل المسند إلى الأشياء التي تدل على معنى الجمع.....65
المسألة الثالثة والعشرون: الاختلاف في إقامة المفعول به مقام الفاعل بعد الفعل المبني للمجهول.....66
المسألة الرابعة والعشرون: الاختلاف في أولى العاملين بالعمل في التنازع.....67
المسألة الخامسة والعشرون: الاختلاف في مفعول الفعل المهمل، آياتي ظاهرا أم مضمرا؟.....68
المسألة السادسة والعشرون: الاختلاف في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر.....69
المسألة السابعة والعشرون: الاختلاف في إعراب المستثنى بـ <<إلا>> 71
المسألة الثامنة والعشرون: الاختلاف في <<سوى>> أتكون اسما أو تلزم الظرفية ؟.....71
المسألة التاسعة والعشرون: الاختلاف في إعراب المصدر المنكر.....72
خلاصة.....75
خاتمة .....د
قائمة المصادر والمراجع